

تحسين أوضاع المواطنين العرب شرط ضروري لتحسين أوضاع الإسرائيليين عامة!

صفحة (٥) من ٤

مصطلح «دولة تل أبيب» يعود إلى الواجهة في ظل الهبة الشعبية الفلسطينية

صفحة (٦) من ٤

صفحة (٥) من ٤

رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي:

إيران ستحاول التأثير على أوساط بين الفلسطينيين في إسرائيل!

«تنظيم داعش استطاع اختراق المجتمع الفلسطيني ومن غير المستبعد أن يوجه التنظيم أسلحته نحو إسرائيل والأردن»! *



إيران: الرياح الدولية خالفت سفن إسرائيل

التفاهات التي تتعلق بتقديم المساعدات الأمنية إلى إسرائيل خلال السنوات العشر المقبلة، وهذا يشكل جزءا مهما من سياستها الدائمة حيال حليفتنا الولايات المتحدة وهذا مهم جداً من أجل صد التهديدات الإقليمية وعلى رأسها التهديد الإيراني“.

وكان ديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية عقب على قرار رفع العقوبات عن إيران في نهاية الأسبوع الفائت.

وجاء في بيان أصدره ديوان رئاسة الحكومة أن إسرائيل ستواصل متابعة تطبيق الاتفاق النووي وستحذر من أي خرق له.

وأشار الاتفاق النووي على أنه حتى بعد توقيع الاتفاق النووي لم تنبذ إيران طموحاتها لامتلاك أسلحة نووية وهي تواصل العمل على زعزعة الاستقرار

في منطقة الشرق الأوسط وعلى ممارسة الإرهاب في شتى أرجاء العالم انتهاكاً لتعهداتها الدولية.

وأكد البيان أن على الدول العظمى والوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تواصلوا متابعة النشاطات التي تقوم بها إيران في منشآتها النووية وفي مواقع أخرى عن كثب من أجل التأكد من أنها لا تواصل تطوير أسلحة نووية في الخفاء، وشدد على أنه من دون اتخاذ رد مناسب على أي خرق من طرفها، ستدرك إيران أن باستطاعتها مواصلة تطوير الأسلحة النووية وزعزعة الاستقرار في المنطقة وزرع الإرهاب. كما شدد على أن إسرائيل ستواصل متابعة النشاطات السلبية التي تقوم بها إيران وستحذر منها وستقوم بكل ما يلزم من أجل الحفاظ على أمنها والدفاع عن نفسها.

مقابلة خاصة مع الباحث والمحاضر في قسم العلوم السياسية في الجامعة العبرية في القدس

الدكتور عوفر كسيف لـ «المنتهد»: نتنياهو هو بنى مستقبله السياسي على التحريض وهو زعيم فاشي كلاسيكي!

كتب بلال ضاهر:

كرر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، هجومه ضد الأقلية العربية في إسرائيل، واعتبر في أعقاب إطلاق النار الذي نفذه نشأت ملحم في تل أبيب، قبل أكثر من أسبوعين، أنه يجب جمع السلاح الموجود في البلدات العربية وتطبيق قوانين البناء فيها، واشترط تنفيذ ذلك من أجل تطبيق الخطة الحكومية بتحويل ميزانية قدرها ١٢ مليار شيكل إلى السلطات المحلية العربية خلال السنوات الخمس المقبلة.

كذلك اعتبر نتنياهو أن صوت الأذان مزعج ويخالف «قانون الضوضاء» وأن العرب لا يحترمون القانون وأن العرب يشكلون «دولة داخل دولة».

ومن الجهة الأخرى تشن الحكومة الإسرائيلية ومنظمات اليمين المتطرف والمستوطنون حملة ضد اليسار الإسرائيلي ومنظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية التي تكشف عن ممارسات الاعتلال ضد الفلسطينيين. ويصف اليمين النشطاء والعاملين في منظمات مثل «لنكسر الصمت» و«بتسليم» بأنهم «خائنون».

حول حملة التحريض هذه، أجرى «المشهد الإسرائيلي» مقابلة خاصة مع الباحث والمحاضر في قسم العلوم السياسية في الجامعة العبرية في القدس، الدكتور عوفر كسيف.

(*) «المشهد الإسرائيلي»: كيف تنظر إلى تفوهات نتنياهو ضد الأقلية العربية في أعقاب إطلاق النار الذي نفذه نشأت ملحم في تل أبيب؟
كسيف: «نتنياهو بنى مستقبله السياسي، منذ اغتيال إسحق رابين وحتى اليوم، على التحريض. وإذا نظرت إلى الوضع بصورة موضوعية، ستدري أن نتنياهو لم يفعل شيئاً، وهذا التحريض كان ثابتاً دائماً وضد جمهوريين مرتبطين ببعضهما بالضرورة، وهما الفلسطينيون، وفي كلا جانبي الخط الأخضر، واليسار ومنظمات حقوق الإنسان في إسرائيل. وجمع نتنياهو كل رأسماله السياسي من خلال هذا التحريض الأرعن، وهذا الرجل يتطابق بشكل واضح جدا مع الأيديولوجية الفاشية، وأنا أقول هذا الأمر كباحث في موضوع العلوم السياسية. وما قاله في أعقاب القتل في تل أبيب، هو مدماك أي في حملته التحريضية. وهذا استمرار لتحريضه في يوم انتخاب الأخير، الكنيست بأن العرب يتوجهون بحشود نحو صناديق الاقتراع وأن الجمعيات اليسارية تتغلهم بالحافلات. طبعاً كل هذا كان كذب، وما يهم نتنياهو هو الاستتواء والبقاء في الحكم، رغم أنه فشل في كل شيء فعله في النواحي السياسية والمدنية والأمنية. وثمة أمران

الاسرائيلي
المنتهد
ملحق نصف شهري يصدر عن

مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

الاسرائيلي المنتهد

الثلاثاء ٢٠١٦/١٩م الموافق ٩ ربيع الثاني ١٤٣٧هـ العدد ٣٧٣ السنة الرابعة عشرة

كلمة في البداية

إسرائيل كـ «نظام ديكتاتوري»!

بقلم: أنطوان شلحت

ثمة في إسرائيل اجتهادات من الصعب حصرها حول بنيتها الحزبية الراهنة المتأثرة أكثر شئياً بالتغيرات الديمغرافية والسياسية التي طرأت عليها خلال العقود القليلة الفائتة.

ويتفق جل أصحاب هذه الاجتهادات على أنه من الناحية السياسية، يبدو أن وضع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو ما يزال أفضل كثيراً من جميع منافسيه المحتملين داخل حزبه وفي أوساط سائر الأحزاب. فهو يحظى بنسب دعم مرتفعة بين الجمهور العريض، وبكيفية ما يظهر استطاع تلو آخر أنه لا شخصية سياسية أخرى في إسرائيل ينظر إليها «الشعب» كملأئمة لتولي رئاسة الحكومة.

ويرجع البعض أحد أسباب ذلك إلى ما يسميه «الانضباط الإعلامي الصلب» الذي يقوده نتنياهو، ويفضي إلى تنسجته عن الإعلام الإسرائيلي. وفي المقابلات القصيرة التي تجرى معه يتضح السبب، فهو «مقتنع» أن الإعلام يسعى فقط إلى ملاحظته والحظ من قدره ولذلك لا يحاوره، ولا حتى يقدم تقارير إلى الشعب في مسائل غير المسائل السياسية.

خلال كل هذا الوقت ضعفت كثيراً مكانة وسائل الإعلام في إسرائيل. فسلطة البث، التي يفترض أن تكون هيئة حيادية، يتهددها خنز الإغلاق (بحجة تنفيذ إصلاحات). أما صحيفة «هآرتس»، المعارضة الوحيدة الجدية بين وسائل الإعلام، فتواجه مصاعب اقتصادية خطيرة جاهرت بها أخيراً.

تجدر الإشارة أيضاً إلى أن إسرائيل تدهورت في آخر «مؤشر عالمي لحرية الصحافة» الذي تنشره مؤسسة «فريدم هاوس- مراسلون بلا حدود» إلى المكان الـ١٢ من بين ١٧٩ دولة شملها المؤشر، وهو الأكثر تدنياً في تاريخها، وكانت قد احتلت المكان الـ٩٢ في مؤشر العام الذي سبقه.

وهكذا من دون نقد، ومن دون تحقيقات صحافية، ومن دون مقابلات أو مؤتمرات صحافية، يتوقع أن لا تعترض أي عوائق سبيل نتنياهو لمواصلة ولايته الحالية أو حتى للظفر بولاية جديدة. وفي محادثات مغلقة معه يقول نتنياهو إنه سيستمر رئيساً لحكومة إسرائيل خلال الانتخابات المقبلة والسنوات التي تليها.

يوم الأربعاء الفائت ألغت محكمة حزب الليكود الانتخابات الداخلية لرئاسة هذا الحزب التي كان مقرراً إجراؤها يوم ٢٣ شباط المقبل. وقرر أعضاء هذه المحكمة بالإجماع أن رئيس الحكومة نتنياهو هو الرئيس المنتخب للحزب وسبقى كذلك. ويأتي قرار محكمة الليكود في إثر عدم وجود أي مرشح منافس لنتنياهو على رئاسة الحزب، وأشير في قرار المحكمة إلى أن دستور الليكود ينص على أنه في حال عدم وجود أكثر من مرشح لرئاسة الحزب فلا حاجة لإجراء انتخابات داخلية.

قبل هذا القرار قررت لجنة الانتخابات المركزية في الليكود أن تجرى هذه الانتخابات من خلال بطاقتين: الأولى لنتنياهو، والثانية بوضاء، أي حتى لا يصاب بطاقة «ضد» كي لا يتحاح لأحد أن يقول «لا» ضد الزعيم القائم الوحيد.

أحد المحللين الإسرائيليين سكّ في توصيف هذا الذي حدث ملصح «النظام الديكتاتوري»، وأشار إلى أن الدكتاتوريات لا تقوم في المعتاد بين عشية وضحاها. وبشكل عام تكون هذه مسيرة زاحفة، تتقدم بسرعة متغيرة على مدى فترة إلى أن تصل في مرحلة معينة، من دون أي إعلانات وطقوس، إلى النضج.

وتابع يقول: «بعض منا لا ينتبه، بعض آخر لن يولي أهمية، آخرون يعتقدون أن لا مفر، وكثيرون سيكونون ببساطة لا مبالين. ويخيل لي أننا في ذروة مثل هكذا مسيرة ويحتمل جدًا أن نكون اجتزنا نقطة العودة. نحن في مرحلة حتى الظاهري بات رائداً فيها، والمرحلة التالية ستكون انتخاب نتنياهو زعيماً لليكود على مدى كل أيام حياته، وبعد ذلك القول إنه يقرر خليفته (ابنه يائير مثلاً)، ونحن غير بعيدين عن هناك». خلال السنوات الفائتة زكزت تحليلات قليلة على ظاهرة وجود ديكتاتوريات داخل الأحزاب الإسرائيلية، كما انعكس الأمر لدى تشكيل القوائم للانتخابات العامة، أو لدى إقامة التحالفات.

ويصح هذا على نتنياهو كما تبين بوضوح حينما فرض على الليكود قراره الشخصي بشأن توحيد الحزب مع حزب «إسرائيل بيتنا». وقد وعد من غير أن يعرض اتفاق الوحدة على أعضاء حزبه أفيفدور ليرمان بالمحل الثاني في القائمة الموحدة، وخصم لناس هذا الأخير أماكن واقعية في قائمة الحزب الكنيست الـ١٤.

ويحكم ليرمان نفسه حزبه حكماً من دون أي ضوابط، فقد شكل وحده قائمة الكنيست، وقرر ماذا سيكون البرنامج الحزبي، ومن سيتولون الوزارة، ومن سيكونون أعضاء كنيست عاديين.

ويسلك يائير لبيد أيضاً هذا السلوك، فهو منذ أن أنشأ حزبه «يش عتيد (يوجد مستقبل)» يقرر وحده ما يحدث فيه، ولن يتغير هذا النهج كما يقول.

وفي حزب شاس كان الحاكم المطلق زعيمه الروحي الراحل الحاخام عوفاديا يوسيف، والان خليفته.

وإيهود باراك (هل تذكرونه؟) كان الحاكم الفردي في حزب «عتسمأووت»، وعندما اعتزل الحياة السياسية اختفى هذا الحزب من الخريطة السياسية كلياً.

ومع أن الوضع في حزبي العمل وميرتس يبدو أفضل في الظاهر، نظراً إلى إجراء انتخابات تمهيدية فيها، إلا إن رئيسي الحزبين ينتهجان طريقاً شبيهاً.

وسبق لأستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية في القدس البروفسور غايي شيفر، أن رأى أن النتيجة المباشرة لحكم الأفراد داخل الأحزاب، من ناحية النظام الديمقراطي، هي أنه ما عدا التصويت في الانتخابات العامة ليس للمواطنين أي تأثير على المؤسسة السياسية كلها في ما يتعلق بالسياسة المنتهجة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وفي واقع الأمر، ليس المواطن هو مصدر السلطة في إسرائيل، كما يقتضي جوهر النظام الديمقراطي، بل رؤساء الأحزاب. وهذا يؤثر في السياسة وفي تنفيذها أيضاً. وفي قراءة هذا الأستاذ الجامعي فإن فشل حملة الاحتجاج الاجتماعية-الاقتصادية (٢٠١١)، وسياسة الحكومتين السابقة والحالية، يشكلان إثباتاً على أنه ليس لمواطني إسرائيل أي تأثير فيما يجري في الدولة، ورؤساء الأحزاب الذين يفوزون في الانتخابات ويشكلون الائتلافات يفعلون ما يحلو لهم، ويبدون أن هذا هو ما سيكون أيضاً بعد أي انتخابات عامة مقبلة.

نتنياهو يقرّ: نحن في خضم أزمة ليست بسيطة مع الاتحاد الأوروبي!



(رويترز)

الاستيطان: توسع عدواني مستمر.

وأشار نتنياهو إلى قرار حكومته بوقف الاتصالات بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي حول عملية السلام في أعقاب وسم منتجات المستوطنات، وقال إنه في حال استئناف الاتصالات فإن إسرائيل ستطرح نشاط الاتحاد في المنطقة C.

واعتبر نتنياهو أن إسرائيل كثفت عمليات هدم البيوت الفلسطينية في المنطقة C بحجة البناء غير المرخص وقال إن "هذا جهد لا يستهان به".

ونقلت "هآرتس" عن دبلوماسيين أوروبيين قولهم إنه يخيم فوق صيغة مسودة القرار الذي سيصوت عليه وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي الآن، روح التقرير الصادر قبل عدة شهور عن مركز الأبحاث التابع للمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، وتناول الحاجة إلى تحويل التمييز بين إسرائيل والمستوطنات إلى عنصر أساس في السياسة الأوروبية تجاه الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

ولفت المراسل السياسي لصحيفة، باراك رافيد، إلى أن "إرساء سياسة التمييز" هذه في التشريعات الأوروبية والاتفاقيات مع إسرائيل في المجالات الاقتصادية، الأبحاث والتطوير، القضاء، المواصلات، الطيران والإعفاء من تأشيرات الدول، من شأنه أن يجر قيودا خطيرة على شركات ومجموعات أفراد يعملون ويتواجدون أو يسكنون في المستوطنات". وأضاف رافيد أن "التحريك على عنف المستوطنين تجاه الفلسطينيين يجعل إدخال نشطاء يمين متطرف إلى قوائم العقوبات الشخصية للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك رفض دخولهم إلى القارة، سيناريو غير مستبعد".

وأشار رافيد إلى أن فرنسا هي التي تقف خلف إدخال الدعوة لتنفيد خطوات عملية من أجل إنقاذ حل الدولتين وعقد مؤتمر سلام دولي، لأنها معنية بدفع مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي في موضوع المستوطنات.

ورأى رافيد أن "الصيغة المشددة لمسودة القرار الأوروبي والمفاوضات التي جرت خلف الكواليس بين الدول الأوروبية الكبرى، تدلان على أن الرد الإسرائيلي على قرار الاتحاد الأوروبي بنشر تعليمات حول وسم منتجات المستوطنات عملت كسهم مرتد، فأعلان إسرائيل عن تجديد الاتصالات في الموضوع الفلسطيني مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي في بروكسل وخطوات انتقامية صيبانية ضد عدة دول أوروبية أيدت وسم منتجات المستوطنات، صعدا الغضب والإحباط في أوروبا تجاه إسرائيل".

وقال دبلوماسيون أوروبيون إنه في أعقاب رد فعل حكومة نتنياهو نشأ محفز لدى الدول الأوروبية الكبرى الخمس لإظهار إجماع وتشكيل جبهة موحدة مقابل إسرائيل ونشر قرار شديد بخصوص المستوطنات.

وكتب رافيد أن دبلوماسيين في عدة عواصم أوروبية أبلغوا نظراءهم في إسرائيل أن القرار الأخذ بالتبلور يتوقع أن يكون شديدا، وأضافوا أن "على إسرائيل أن تعلم أن صيغته تعكس الأجواء الحالية السائدة في القارة تجاه إسرائيل".

لكن نتنياهو اعتبر حفل استقبال لمراسلي وسائل الإعلام الأجنبية في إسرائيل، أقيم يوم الخميس الماضي، أن "مشكلة إسرائيل ليست مع دول أوروبا المختلفة، وإنما مع جهاز الاتحاد الأوروبي، ومع البيروقراطيين المعادين لإسرائيل في مقرات الاتحاد الأوروبي في بروكسل، وإذا غاب هؤلاء فإن جميع المشاكل ستحل".

إلا أن دبلوماسيين أوروبيين قالوا إن صورة الوضع معاكسة تماما لتلك التي يعرضها نتنياهو، وأشاروا إلى أن وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي، فدرريكا موغيري، ومسؤولين في مفضية العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي، طرحوا مسودة قرار مخففة نسبيا، لكن مندوبي الدول الخمس الكبرى لم يوافقوا عليها وهابوا بتشديدها.

تترقب إسرائيل هذه الأيام احتمال صدور قرار عن مجلس وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي يتوقع أن ينص على التمييز بشكل كامل بين إسرائيل والأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، أي الضفة الغربية والقدس الشرقية وهضبة الجولان.

وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن إسرائيل كانت تتوقع قرارا معتدلا نسبيا، لكن موظفين حكوميين إسرائيليين قالوا إنه اتضح من مداولات جرت في مقر الاتحاد الأوروبي في بروكسل، يوم الخميس الماضي، أن صيغة القرار ستكون أشد بكثير من المتوقع، وبناء على ذلك قامت وزارة الخارجية الإسرائيلية، خلال نهاية الأسبوع الماضي، بجهود مكثفة في محاولة لمنع إقرار صيغة مسودة القرار.

وتطرق رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، في بداية اجتماع حكومته الأسبوعي، الأحد، إلى هذا الموضوع، مهاجما مرة أخرى وزيرة الخارجية السويدية، مارغوت وولستروم، التي دعت إلى إجراء تحقيق دولي في إعدام الفلسطينيين بادعاء تنفيذهم أو نيتهم تنفيذ عمليات طعن.

ووصف نتنياهو دعوة وزيرة الخارجية السويدية بأنها "كيل بمكيالين يمارس ضدنا"، وقال إن دعوتهما "سخيفة"، وإنه "يأمل في أن هذه الرؤية لن تسود في المناقشات التي يجريها وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي هذا الأسبوع" حول التمييز بين إسرائيل والأراضي المحتلة.

وأضاف نتنياهو أن "الكيل بمكيالين ضد إسرائيل وتشويه الحقائق ومهاجمة إسرائيل والنيحاز ضدها، كل هذا لن يساعد الاتحاد الأوروبي في المشاركة في المناقشات التي تجرى في الشرق الأوسط، وأكثر من ذلك، هذا الأمر مرفوض وغير عادل ولن نقبل به".

وأجرى نتنياهو اتصالات هاتفية مع زعماء وزراء خارجية عدد من دول الاتحاد الأوروبي، بينها اليونان وقبرص وبلغاريا وهنغاريا والتشيك، وطلب منهم معارضة النص الحالي لمسودة مشروع القانون، بادعاء أنها "غير متوازنة تجاه إسرائيل".

ونقلت صحيفة "هآرتس"، أمس، عن موظف إسرائيلي رفيع قوله إن نتنياهو ركز جهوده على هذه الدول ليس فقط على ضوء توجهها "المؤيد أكثر لإسرائيل"، وإنما لأن وزراء خارجيتها سيعقدون لقاء منفصلا قبيل اجتماع مجلس وزراء الخارجية.

ورغم أن هذا اللقاء المنفصل لن يناقش الموضوع الإسرائيلي - الفلسطيني، إلا أن نتنياهو يأمل بأن يتم خلاله التوصل إلى اتفاق بين الدول الخمس على معارضة مسودة مشروع القرار، خاصة وأنه، بحسب الموظف الإسرائيلي، ينبغي اتخاذ القرار في مجلس وزراء الخارجية بالإجماع ليكون ساري المفعول، الأمر الذي من شأنه إرجاء التصويت على مشروع القرار لمدة شهر.

وتأمل إسرائيل بأنه في حال تأجيل التصويت، سستتمكن من كسب الوقت ومحاولة تخفيف صيغة مسودة القرار، أو حتى إلزالتها كليا عن جدول أعمال المجلس.

سلسلة أزمات بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي

قرار مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي المتوقع حاليا هو الأخير حتى الآن في سلسلة قرارات اتخذها الاتحاد على خلفية استمرار الاحتلال وتوسيع الاستيطان في السنوات الأخيرة، وأدت إلى نشوء أزمة في العلاقات بين الجانبين.

ويشار إلى أن جميع الخطوات التالية جرت خلال ثلاث ولايات لنتنياهو في رئاسة الحكومة.

في العام ٢٠١٠، في أعقاب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، جرى تجديد تطوير العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، وهذا الوضع مستمر حتى اليوم.

في العام ٢٠١٣، اقترح الاتحاد الأوروبي على إسرائيل رزمة مساعدات، وُصفت بأنها "غير مسبوقه" في حال وافقت على التوقيع على اتفاق سلام مع الفلسطينيين. لكن الحكومة الإسرائيلية تجاهلت ذلك ما أدى إلى غضب أوروبي.

في العام ٢٠١٤، انضمت إسرائيل إلى المشروع الأوروبي للعلاق "هورايزن ٢٠٢٠" للتعاون في المجالات العلمية، واشترط الاتحاد الأوروبي انضمام إسرائيل بأن لا يسري المشروع على المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية وهضبة الجولان.

في العام ٢٠١٥، قرر الاتحاد الأوروبي تنفيذ قرار وسم منتجات المستوطنات في أسواق الدول الـ٢٨ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وردا على ذلك فجدت إسرائيل المحادثات مع الأوروبيين حول استئناف عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين.

ويأتي الآن القرار المتوقع للاتحاد الأوروبي بالتمييز بين إسرائيل والمستوطنات، وسط توقعات إسرائيلية بتشديد العقوبات الأوروبية ضد المستوطنات.

مسودة القرار الأوروبي المتوقع

نشرت صحيفة "هآرتس"، الأحد، البنود الأساسية لمسودة القرار الأوروبي الذي سيصوت عليه، وجاءت كالتالي:

- الاتحاد الأوروبي سيستمر في التمييز بصورة واضحة ولا لبس فيها بين إسرائيل وكافة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

- الاتفاقيات بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي تسري على إسرائيل فقط لا غير.

- الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه متحدون في الالتزام بضمنا التطبيق الكامل للقوانين الأوروبية والاتفاقيات المتعلقة بمنتجات

الحكومة الإسرائيلية ومنظمات اليمين تشن حملة تحريض وتخوين ضد الحركات اليسارية والمنظمات الحقوقية

بثت القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، الأسبوع الماضي، حلقة من برنامج "عوفدا" (حقيقية)، وجرى التركيز فيها على نشطاء حركة "تعايش" اليسارية الإسرائيلية، وبشكل خاص على الناشط عزرا ناوي، الذي، بحسب القناة، أبلغ جهات في السلطة الفلسطينية عن سمسارة فلسطينيين يبيعون أراضي في الضفة الغربية للمستوطنين. واتهمت القناة الناشط ناوي بأنه ارتكب جريمة.

وبعد أيام قليلة، اعتقلت الشرطة ناوي في مطار بن غوريون قرب تل أبيب، بينما كان يستعد للسفر إلى خارج البلاد، ويشتهب ناوي بالاتصال مع "عميل أجنبي"، هي السلطة الفلسطينية. وخلال التحقيق مع ناوي، منعت الشرطة لقاءه مع محاميه لعدة أيام.

ويأتي تقرير برنامج "عوفدا" في إطار الهجمة التي تشنها الحكومة الإسرائيلية وأذرعها الأمنية ضد الحركات اليسارية والجمعيات ومنظمات حقوق الإنسان في إسرائيل، التي تكشف عن ممارسات الاحتلال ضد الفلسطينيين. وتدعي الحكومة الإسرائيلية أن نشاط هذه الحركات والمنظمات يهدف إلى تشويه صورة إسرائيل في العالم وعزلها.

وشنت وزيرة العدل الإسرائيلية، أييليت شاكيد، من حزب "البيت اليهودي"، هجوما شديدا في الكنيست ضد المنظمات الحقوقية، وخاصة منظمة "لنكسر الصمت" التي تكشف عن ممارسات جنود الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقالت إنه "من كثرة الاتهامات الكاذبة للجيش، تحولتم إلى ذئاب وحيوانات مفترسة. أنتم تتهمون الجنود الذين يعصبون أعين معتقلين كمشتهين بالإرهاب وفي موازاة ذلك تغضون الطرف وتدعمون مشتبهتا بالمساعدة في قتل شخص بريء (في إشارة إلى ناوي، وبادعاء أن السلطة الفلسطينية ستعتمد مسار الأراضي الفلسطيني)، ومثل الجمل الذي لا ينتج برؤية سمنه، أنتم أيضا لا تتجنون برؤية السمن الأخلاقي الذي نما لديكم بينما يراه الجميع من حولكم".

بدورها، قدمت عضو الكنيست شولي معلم رفائيلي، من كتلة "البيت اليهودي"، مشروع قانون إلى الكنيست يطالب بإخراج حركة "لنكسر الصمت" عن القانون. وقالت إن "منظمة لنكسر الصمت هي منظمة تأمرية، تعمل من أجل تغيير سياسة إسرائيل ليس في إطار قواعد اللعبة المتعارف عليها في دولة ذات نظام ديمقراطي، ومن خلال ممارسة ضغوط دولية تمس بدولة إسرائيل".

وادعت معلم رفائيلي أن "لنكسر الصمت" تقدم مساعدة كبيرة لحركة مقاطعة إسرائيل BDS وتشكل ذراعا لها.

وشارك رئيس حزب "يسرائيل بيتينو"، أفيدغور ليبرمان، في الحملة ضد الحركات اليسارية والمنظمات الحقوقية، وقال إنه "بالنسبة لي، بتسليم ولنكسر الصمت ليستا تعبيرا عن حرية التعبير، وإنما تنشطان طمعا بالمال. ولا تختلفان عن أودي أديب (الذي أدين بالتجنس لسورية) ولا عن مردخاي فعنونو. كل هؤلاء خونة صرف".

وأضاف ليبرمان أنه "هذه منظومة تتلقى ملايين الشواكل. ويوجد هنا ضخ مال من مؤسسات وجهات هي الأكثر عدا لدولة إسرائيل. وهذا ليس الاتحاد الأوروبي فقط وليس دولا فقط. إنها تلك الصناديق التي تمول حماس. وهي تمول بتسليم ولنكسر الصمت أيضا".

وتأتي أقوال ليبرمان بعد أيام من نشوب حريق في مكاتب "بتسليم" في القدس. وأتت النيران على محتويات مكاتب المنظمة كلها. وتواجدت مكاتب المنظمة في الطابق الأول من مبنى مؤلف من أربع طبقات، إطفاء إن لم تندلع إلا في مكاتب "بتسليم". رغم ذلك، قال خيرا ليفان إن الحريق شوب تماس كهربائي وليس عملا متعمدا. وبعثت منظمة NGB الإسرائيلية اليمينية، التي تدعي أنها تراقب الحركات والمنظمات اليسارية، رسالة إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، والوزراء وزعت فيها أن "بتسليم" تلتقت تمويا من "الصندوق الأوروبي للديمقراطية" خلافا لما يسمى بـ"قانون الشفافية"، الذي تعمل الحكومة على سنه لمنع التمويل الأجنبي لهذه الجمعيات.

وادعت المنظمة اليمينية أن "الصندوق الأوروبي للديمقراطية" حول مبلغا إلى 'بتسليم'، قبل حوالي الشهر، ضمن النضال ضد القوانين المناهضة للديمقراطية التي تهدف إلى إسكات المعارضة.

وتسعى شاكيد إلى سن "قانون الشفافية" أو "قانون الجمعيات"، الذي يهدف إلى فرض قيود على التمويل الأجنبي للمنظمات الحقوقية خصوصا، وينص هذا القانون على فرض نسبة ضريبة مرتفعة جدا على هذا التمويل. كما يقضي القانون بالإزام مندوبي المنظمات بتقلد بطاقة تعريف لهم لدى دخولهم إلى الكنيست للقاء نواب.

ودافع نتنياهو عن "قانون الجمعيات"، خلال حفل استقبال للمراسلين الأجانب بمناسبة العام الجديد، يوم الخميس الماضي، واعتبر أن مشروع القانون "مبّرر" واتهم الجهات الدولية التي تطالب إسرائيل بمنع سنه بالتناق. وكانت الإدارة الأميركية ودول أوروبية من بين المنتقدين لمشروع القانون هذا.

وادعى نتنياهو أن مشروع القانون يسعى إلى زيادة الشفافية بما يتعلق بتمويل المنظمات الحقوقية، وقال إنه "لا يمكنني أن أفهم كيف أن مزيدا من الشفافية هو أمر غير ديمقراطي". وهاجم نتنياهو المنظمات الحقوقية قائلا إنه "عندما نسمح عن استخدام واستغلال سببي تقوم به المنظمات غير الحكومية في إسرائيل، فإن الشفافية هي الحد الأدنى الذي نطلبه. هذا مبرر جدا وهذا هو العقل المستقيم".

وكان السفير الأميركي في تل أبيب، دان شابير، قد التقى مع شاكيد وعبر أمامها عن قلق الإدارة الأميركية من مشروع القانون. كذلك عبر شابيرو خلال لقاءات مع مسؤولين من وزارة الخارجية الإسرائيلية ومكتب نتنياهو عن استياء الولايات المتحدة من مشروع القانون. ووصلت إلى مكتب نتنياهو رسائل مشابهة من سفراء ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وهولندا والاتحاد الأوروبي.

وطب نتنياهو، خلال اجتماع حكومته أول من أمس، تعديل "قانون الجمعيات". وقال إنه يوافق على إقرار القانون في حال إدخال تعديلين أساسيين عليه. الأول هو عدم إرغام ممثلي الجمعيات على تقلد بطاقة تعريف عند لقائهم بنواب في الكنيست، والثاني أن ينص على ضرورة كشف التمويل الذي تحصل عليه هذه الجمعيات من الحكومات الأجنبية. واعتبر أن "هذه التعديلات مهمة جدا ليصبح القانون ملائما لما هو معتاد في الولايات المتحدة".

وكشف رئيس جمعية "عاد كان" (حتى هنا)، غلعاد آخ، في مقابلة أجرتها معه صحيفة "مكور ريشون" اليمينية، ونشرتها يوم الجمعة الماضي، عن وجود العشرات من النشطاء اليمينيين المدسوسين، كعيون استخباراتية، في قلب المنظمات والحركات اليسارية الإسرائيلية.

وتعرف جمعية "عاد كان" نفسها بأن هدفها "اطلاع الجمهور ومتخذي القرار على مجريات الأمور من وراء الكواليس الخاصة بعدة منظمات يسارية متطرفة".

صدر عن « مدار »

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية « مدار »

ما بعد الحرب على غزة

قراءة في التصورات الإسرائيلية

عاطف أبو سيف مهند مصطفى

عنف المستوطنين وأثره على الفلسطينيين

نبيل الصالح



علينا أن نأخذ في الحسبان تأثير أحداث بعيدة عن منطقتنا!

دبلوماسي إسرائيلي سابق: السنوات المقبلة قد تشهد قيام نظام عالمي جديد

قال رئيس جهاز الموساد المنتهية ولايته تامير باردو إنه لا يوجد خطر وجودي على إسرائيل. وأضاف باردو في مقابلة خاصة مع النشرة الدورية للشؤون الاستخباراتية والأمنية التي يصدرها «مركز تراث الاستخبارات» الإسرائيلي بمناسبة مرور ٣٠ عاماً على تأسيسه: «إن الجميع يعرف أن إسرائيل دولة قوية جداً. لم نعد في الزمن الذي اضطرت إسرائيل خلاله كدولة صغيرة إلى مواجهة خطر وجودي».

وتابع باردو: «في بداية تولي مناصبي كرئيس للموساد التقيت مسؤولاً كبيراً من دول الأطراف العربية (بالاستناد إلى تقارير غربية، يمكن افتراض أن باردو قصد السعودية أو إحدى دول الخليج)، سألتني إذا كنا قررنا العيش في الشرق الأوسط، لأننا في رأيه لم نفعل ذلك. وعندما سألته لماذا يعتقد ذلك؟ سألت: كم عدد الإسرائيليين الذي ولدوا في البلاد يعرفون اللغة العربية؟ وما هو العدد الإجمالي للذين يريدون معرفتنا؟ وكيف تريد أن تفهمني وأن تسكن في الشرق الأوسط من دون معرفة اللغة التي يتحدث بها مئات الملايين؟ وكم عدد الأشخاص عندكم الذين فتحوا القرآن ليس للسلامة، بل لمحاولة فهم ما كتب فيه، وليفهموا الثقافة؟ نحن لسنا جميعاً متشابهين، يوجد فرق بين المصري والأردني والفلسطيني والسعودي أو اللبناني. أتمنى لا تعرفون الجميع ولا تعرفون شيئاً. من الأسهل لكم أن تعيشوا في كندا، هناك ستشعرون أنكم في وطنكم أكثر مما تشعرون بذلك هنا من الناحية الثقافية، فلماذا لا تزالون هنا؟ أنتم لم تختاروا بعد أن تكونوا جزءاً من الشرق الأوسط؟».

وفي رأي رئيس الموساد المنتهية ولايته فإن أكبر تحدٍ مطروح على رئيس الموساد هو التأقلم مع الواقع. إن هذا الواقع مختلف تماماً عن الواقع الذي كان قائماً عندما تجند في الجيش عام ١٩٧١، ومواجهة مسائل الردع تغيرت تغيراً مطلقاً لأن المخاطر اختلفت. حزب الله مختلف تماماً عما نعرفه، كما تغيرت إيران بصورة كلية، وكذلك تركيا والسعودية لم يعودا كما كانا عليه.

وأشار باردو إلى أن مسألة الردع تشهد تغيراً «ويجب علينا أن نأخذ في الحسبان تأثير أحداث بعيدة عن منطقتنا. نحن نعيش في منطقة الزمن فيها واحد ولا أهمية للمساافات، لا تكفي السيطرة على المحيط المحاذي لنا، ويجب أن نفهم صعوبة توفير ردع لكل حادث يقع من حولنا، لكن يتعين علينا أن نعرف بوقوع الأحداث في زمنها الحقيقي، ويجب أن نعرف انعكاساتها على النطاق الأوسع. الاستخبارات أصبحت مختلفة».

يشدد باردو أيضاً على الثورة التي طرأت على كل ما له علاقة بالمعلومات وتأثير الإعلام في الاستخبارات، فيقول: «نحن نعيش في قرية عالمية في زمن واحد، وهذا يعني أن المسافة لم تعد شيئاً مهماً. على سبيل المثال جزء مما حدث في حرب يوم الغفران (حرب أكتوبر ١٩٧٣) ما يزال سرياً، لكن الحروب الحديثة تغطي إعلامياً من خلال الإنترنت وبالبلد الحي. منذ بداية القرن الواحد والعشرين كل شيء أصبح شفافاً، والجميع يرى كل شيء طوال الوقت».

ووصف باردو وضع إسرائيل والوضع المتغير في الشرق الأوسط بأنه بمثابة جمع بين مصطلح يوحى كلمتي صديق وعدو. ووفقاً لباردو: نحن نعيش اليوم في عالم كل شخص هو صديق وعدو في الوقت عينه. ففي لحظة هو عدو، وفي لحظة أخرى هو صديق. ومع كل قوة من القوى الفاعلة في الشرق الأوسط وفي العالم عامة، هناك أهداف مشتركة إلى جانب العداء والمنافسة. من الطبيعي أن تكون مؤسسة الموساد في المنطقة الرائدة، فبالنسبة إلينا كل شخص هو عدو وصديق في آن معاً».

من ناحية أخرى، قال الدبلوماسي الإسرائيلي السابق عويد عيران الباحث حالياً في «معهد أبحاث الأمن القومي»، إنه بالاستناد إلى معرفة ما سيحدث بصورة أكيدة، يمكن التقدیر بأنه ستحدث تغييرات في النظام العالمي في السنتين المقبلتين.

وأضاف: نحن متأكدون مثلاً أنه بعد عام سيأتي رئيس جديد إلى البيت الأبيض. ولن يكون التغيير في جنس الرئيس أو لون بشرته أو انتمائه الحزبي فقط، بل سيكون أيضاً، من بين أمور أخرى، في النظرة إلى مكانة الولايات المتحدة كزعيم للعالم. ففي كل ما يتعلق بمنطقتنا، مارس باراك أوباما القيادة من الخلف، وهاجم من فوق، وراقب من الجانب، يمكننا أن نفهم سبب خشية الرئيس المنتهية ولايته من رؤية توليات جنود أميركيين تعود من القتال في الأزقة الترابية في مدن منسية وفي صحاري المنطقة، لكن قتالاً جويًا ضد ظاهرة تسمى داعش، يعكس عدم جدية أميركية في مواجهة زعماء يتحدون القليل الذي بقي من النظام الذي كان ما يزال قائماً في المنظومة الدولية من جهة، وفي مواجهة ظاهرة داعش التي تشكل خطراً على الولايات المتحدة نفسها وعلى حلفائها في أوروبا من جهة أخرى.

وبرأيه فإن عودة الزعامة الأميركية لا تعني فقط القتال العسكري. فملايين البشر الذين خرجوا إلى الشوارع للتظاهر ضد الأنظمة الاستبدادية، وملايين البشر الذين فروا من الفقر، والبطالة، ومن عدم وجود شروط صحية أساسية، أثبتوا فشل أطر النظام الدولي في تقديم حل شامل لصماتهم. وبعد الحرب العالمية الثانية قامت الولايات المتحدة بمهمة قيادة إعادة إعمار أوروبا وشرق آسيا التي لم تقع في يد النظام الشيوعي. وفي الولايات المتحدة أنشئت مؤسسات دولية مثل الأمم المتحدة والوكالات المختلفة. وبقية صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ساهمت هذه المؤسسات في قيام نظام عالمي، لكنها اليوم تجد صعوبة في تقديم الحلول.

والرئيس أوباما، الذي بحث في ولايته الأولى عن رؤياً، بحث في ولايته الثانية عما يسبب أضراراً للولايات المتحدة واكتفى باحتوائها. وسيضطر الرئيس المقبل بحكم الظروف، إلى العودة إلى الصيغة التي وجهت رؤساء الولايات المتحدة منذ نشوب الحرب العالمية الثانية، وهي ضرب أعداء الديمقراطية وإعادة بناء الشعوب بعد النصر. وهناك حاجة في عملية إعادة البناء إلى تعزيز المؤسسات القائمة وجعلها أكثر ملائمة، مثل تغيير تركيبة مجلس الأمن بحيث يشمل أجزاء كبيرة من سكان العالم، وزيادة التدخل والمساهمة المالية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي جمعت في العقود الأخيرة فوائض مالية ضخمة.

وتساءل عيران: ماذا سيحدث للنزاع الفلسطيني- الإسرائيلي؟ عندما تنسفل الولايات المتحدة بمعركة انتخابات رئاسية تكتسب أيضاً صورة صراع بشأن دورها على الساحة الدولية، وعندما تواجه أوروبا تحديات جديدة لوجودها كاتحاد، وعندما يكون الجيل الجديد الذي لم يتعلم بعد تاريخ الشرق الأوسط ولا يعرف ما إذا كانت الجامعة العربية مطلقاً في كرة القدم أو في التاريخ السياسي للمنطقة، فإن إسرائيل جيرانها الفلسطينيين يستطيعان التهرب من حل النزاع. لا الانتفاضة الأولى ولا الثانية زعزعتا نظاماً عالمياً، ولا دفعتا حتى النظام الإسرائيلي لصنع السلام، فالخوف من تسوية أميركية-روسية مفروضة هو الذي أجبر من بين أمور أخرى، رئيس الحكومة بيفن على التوصل إلى تسوية مستقلة مع روسيا، وضغط أميركي سياسي متهدد هو الذي دفع رئيس الحكومة شامير إلى المشاركة في قمة مدريد التي عادت الطريق أمام أوسلو. ولا شك في أن نظاماً عالمياً جديداً تتقدم في إطاره نزاعات أخرى في العالم نحو الحل، سيسرع المفاوضات على تسوية النزاع عندنا.



حزب الله: هجوم في شيعا

توجس إسرائيلي: حزب الله يتعلم أساليب قتال جديدة من الروس في سورية!

حزب الله لم يعد على ما يبدو ملتزماً بمفهوم عدم الخسارة الذي وجهه طوال سنوات المواجهة مع إسرائيل!

إلى إسرائيل”.

وحتل في المكان الثالث في تدرج يديلين سورية، لأن نظامها أبقى لديه قسماً من السلاح الكيميائي “وغاياته الدفاع عن النظام”. رغم ذلك قال يديلين إن “احتمال استخدام هذا السلاح ضد إسرائيل ضئيل جداً”.

وتابع يديلين أن حركة حماس تحتل المكان الرابع في سلم التهديدات على إسرائيل.

وأشار هنا إلى أن “شكل انتهاء عملية الجرف الصامد (العدوان على غزة في صيف العام ٢٠١٤) لم يمنع تزايد قوة الحركة. فلديها عشرات الصواريخ الطويلة المدى والقادرة على الوصول إلى مراكز تجمعاتنا السكانية، وفي موازاة ذلك رمت الأنفاق. ومن دون شك أنه في المواجهة المقبلة، ستستغلها حماس لكي تحاول السيطرة على بلدة أو قاعدة عسكرية. وينبغي الاعتراف بأن تهديد الاتفاق موجود في الشمال أيضاً، وإن كان بحجم أصغر. ولن أفاجأ إذا ما عمل حزب الله بطريقة مشابهة، بحيث يكون الهدف مشابهاً، وهو السيطرة على بلدة أو قاعدة”.

ويختتم يديلين سلم التهديدات بتنظيم “داعش”، لكن يديلين ليس قلقاً حياله. وفي الأمد القريب سيطراً تحسن أيضاً. فالدول التي تنازعتنا ستين عاماً، بإمكانه أن يلتقي بنا في خمسة أماكن: الجولان، سيناء، المناطق (المحتلة)، لدى عرب إسرائيل وفي خارج البلاد. ولكن الحديث ليس عن تهديد وجودي في أي من هذه الأماكن. وجهازنا الأمني يمكنه مواجهته”.

ورأى أن “وضع إسرائيل الإستراتيجي مريح، خلافاً للرأي السائد لدى الجمهور. وفي الأمد القريب سيطراً تحسن أيضاً. فالدول التي تنازعتنا معنا ضعفت عسكرياً والدول التي أبرمتها اتفاقيات سلام (مصر والأردن) تستقر، رغم التخوفات في بداية الربيع العربي. وإلى جانب كل ذلك، فإن انخفاض أسعار النفط تقلل من قدرة دول النفط على إمداد عمليات سياسية على الغرب والاستمرار في تزايد قوتها”.

وفي غضون ذلك، اعتبر ضابط كبير في سلاح البحرية الإسرائيلي أن روسيا زودت سورية بصواريخ بر- بحر من طراز “ياخونت”، وأن قسماً من هذه الصواريخ وصل إلى أيدي حزب الله، الذي قد يستخدمه ضد بوارج حربية أو غواصات إسرائيلية.

ونقلت صحيفة “معاريف” يوم الجمعة الماضي، عن هذا الضابط الإسرائيلي قوله إنه “توجد بحوزة سورية صواريخ ياخونت روسية، وتوجد تقديرات أنها انتقلت إلى أيدي حزب الله. وفرضية العمل لدينا هي أن حزب الله سيطلق صواريخ كهذه من سورية”.

ووفقاً للضابط فإنه يتعين على إسرائيل اليوم أن تواجه مجموعة تهديدات محتملة واسعة في جبهتها البحرية، بدءاً من حزب الله وسورية في الشمال وحتى تنظيم “داعش” وحركة حماس في الجنوب. واعتبر هذا الضابط “أننا نأخذ بالحسبان أن كل من بحوزته سلاحاً سيستخدمه في وقت ما” في إشارة إلى التنظيمات المسلحة في سيناء وسورية.

وكان الطيران الحربي الإسرائيلي قد أغار أكثر من مرة في الأراضي السورية بحجة استهداف قوافل أسلحة تنقل إلى حزب الله، وبضمن ذلك استهداف نقل صواريخ “ياخونت”. وتعتبر إسرائيل نقل الصاروخ إلى حزب الله “خطأ أحمراً”. وكرر الضابط أقوال مسؤولين أمنيين إسرائيليين بأن “حزب الله لديه صواريخ تهدد مناطق واسعة (في إسرائيل)، وأية سفينة تخرج من الميناء تكون مهددة”. وقال إن سلاح البحرية يجري مناورات أسبوعية غايتها التدريب على مواجهة هجمات كهذه، أو تسلل خلايا إلى إسرائيل عن طريق البحر، أو السيطرة على سفن.

الأخيرة باحتلال بلدة إسرائيلية قريبة من الحدود مع لبنان في حرب مستقبلية.

ورأى كاتس وبولك أن القتال الذي يخوضه حزب الله إلى جانب الجيش الروسي في سورية سيساعده في توازن القوى في لبنان، وأن قدرات حزب الله ستتحسن قياساً بالجيش اللبناني، الذي لا يكسب تجربة عسكرية مشابهة. برغم ذلك أشارا إلى أن الخصوم الذين يحاربهم حزب الله في سورية، مثل تنظيم “الدولة الإسلامية” (داعش) و”جبهة النصرة”، ليسوا شبيهين بالمستوى العسكري الذي لدى الجيش الإسرائيلي.

يدلين: حزب الله أصبح التهديد الأكبر لإسرائيل!

من جانبه، أوحى رئيس “معهد أبحاث الأمن القومي” في جامعة تل أبيب، عاموس يديلين، وهو الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان)، بأن الأزمة السورية تبعد الحروب عن إسرائيل.

وسعى يديلين إلى تدرج التهديدات التي تواجهها إسرائيل في العام الحالي ٢٠١٦، وقال في مقابلة لصحيفة “يديعوت أحرونوت”، نُشرت يوم الجمعة الماضي، إن حزب الله يقف على رأس تدرج هذه التهديدات، وليس البرنامج النووي الإيراني أو حماس أو تنظيم “الدولة الإسلامية” (داعش) وغيره من التنظيمات الجهادية.

وقال في هذا السياق إن “المقاييس التي تحدد ذلك هي كمية المواد المتفجرة التي يقدر الطرف الآخر على إنزالها على إسرائيل وعمقه الإستراتيجي، أي دعم دولة عظمى إقليمية أو عالمية، ليتمكن من استمرار المعارك. وبناء على ذلك، لا شك في أن حزب الله موجود في المكان الأول. فهو الجهة الوحيدة التي لم تضعف قوتها في السنوات الخمس الأخيرة، وتواصل التسلح بصواريخ طويلة المدى، وإيران تقف خلفه، وبعد تدمير صواريخه ستجدد مخزونه. ولداعش، مثلاً، لا يوجد دعم كهذا”.

وفيما تسود تقديرات في إسرائيل أن بحوزة حزب الله ١٥٠ ألف صاروخ، رأى يديلين أن “العدد ليس مهماً. المهم هو أن حزب الله يحسن طوال الوقت قدرات دقة الصواريخ الطويلة المدى وقدرتها على حمل رؤوس حربية متفجرة. فهذه صواريخ يمكنها ضرب تجمعات سكانية ومواقع إستراتيجية لإسرائيل. وفي موازاة ذلك يتزود الحزب بطائرات من دون طيار، بما في ذلك طائرات هجومية، وبصواريخ بر – بحر وبطاريات متطورة للدفاعات الجوية”.

وأردف أنه “صحيح أن حزب الله منسفل بسورية، بأمر من سيده الإيراني، في محاولة لإنقاذ الرئيس الأسد. وصحيح أنه خلال المعارك فقد أكثر من ألف مقاتل. لكن من الجهة الأخرى هو يكتسب خبرة عسكرية هامة، ومحفزات حزب الله لفتح جبهة ضد إسرائيل موجودة طوال الوقت وستتزايد عندما يقرر حسن نصر الله أن يحمو عن نفسه شارة المجرم الشيوعي الذي يشارك في قتل السنة ويحاول كسب شعبية العالم العربي مرة أخرى. عندها سيتمكن من توجيه قواته جنوباً واستغلال التجربة، العتاد والخبرة التي اقتناها في سورية”.

وتابع يديلين أن حرباً كهذه ليست قريبة “وطالما أن المواجهة في سورية مستمرة، وستستمر لسنوات”، لكنه استدرك قائلاً إنه “في العام ٢٠٠٦، رأينا كيف أن نصر الله دخل حرباً لم يرغب بها”.

واعتبر يديلين أن إيران في المرتبة الثانية في تدرج التهديدات على إسرائيل، “رغم أنها منشغلة حالياً بترميم اقتصادها، في محاولة لتحقيق أفضليات الاتفاق النووي، وبإنقاذ نظام الأسد وفي محاربة داعش والمواجهة مع السعودية، لكن محفزاتها لم تتغير. وينبغي أن نتذكر أن بحوزة إيران بضع مئات من الصواريخ القادرة على الوصول

نُشرت في الأيام القليلة الماضية عدة تقارير تمحورت حول حزب الله، وتناولت القتال الذي يخوضه في سورية إلى جانب قوات النظام هناك وقوات الجيش الروسي، وتخوف إسرائيل من احتمال حصوله على أسلحة متطورة، ووصف حزب الله بأنه التهديد الأول على إسرائيل قبل أي تهديد آخر.

واعتبرت دراسة إسرائيلية جديدة أن حزب الله يحسن قدراته العسكرية، وخصوصاً الهجومية، بفضل التدخل الروسي المتزايد في الحرب الأهلية الدائرة في سورية. وقال العميد موني كاتس، وهو القائد السابق لفرقة الجليل العسكرية (الفرقة ٩١) في الجيش الإسرائيلي، في مقال كتبه سوية مع الباحث نداف بولك، إنه لأول مرة في تاريخ حزب الله يقوم الحزب بتنفيذ اجتياح جومي في إطار القتال الذي يخوضه في سورية.

وأضاف الكاتبان، اللذان نشرتا مقالهما في موقع “معهد واشنطن لدراسات الشرق الأوسط” الإلكتروني قبل شهر وتناولته صحيفة “هآرتس” أمس الاثنين، أن الوجود العسكري الروسي المتزايد، سيعزز خبرة حزب الله ويمنحه القدرة على استخلاص دروس ذات قيمة عالية للمواجهات العسكرية المقبلة.

ووفقاً لبولك وكاتس، فإن إستراتيجية حزب الله اعتمدت حتى الآن على الدفاع والاستنزاف في المواجهات ضد إسرائيل، وأن الحزب كان يعتبر أنه طالما لا ينهار أمام ضربات الجيش الإسرائيلي فإن بإمكانه البقاء ويصف ذلك بالانتصار، لكن الحرب في سورية غيرت النموذج الدفاعي للحزب.

وأشارا إلى أن حزب الله اضطر في سورية إلى تغيير أهدافه والاستيلاء على منطقة السيطرة عليها لفترة طويلة، خلال قتاله ضد التنظيمات التي تحارب في سورية. ويرجع الحزب بوحدات تضم مئات المقاتلين في هجمات معقدة في مناطق ليست معروفة له جيداً، وهذه الوحدات تستعين بوسائل قتالية متنوعة جداً.

وكتب كاتس وبولك أنه “بالنسبة لمقاتلي حزب الله، فإن تجربة كهذه بإمكانها أن تغير رأيهم حيال الطريقة الأكثر فاعلية من أجل الانتصار من الدرجة الأولى والتدخل الروسي يعني أنهم يتعلمون هذه الدروس من أحد أفضل الجيوش في العالم”، وبحسبها فإن الروس وحزب الله أقاما غرف عمليات مشتركة في دمشق واللاذقية، كما أن حزب الله شارك في إنقاذ الطيار الروسي الذي أسقطت تركيا طائرته في تشرين الثاني الماضي.

واعتبر بولك وكاتس أن حزب الله سيطلع على أسلوب التفكير والتجربة للضباط الروس، كما تلبورت في الحرب في الشيشان، وسيتمكن من التعلم منهم كيفية تفعيل القوات بصورة فعالة خلال الهجمات التي تنفذ في مناطق ماهولة ومكتظة بالسكان. كذلك فإن حزب الله قد يكتسب خبرة في استخدام أسلحة لم تكن بحوزته في الماضي.

وكتبنا أن “هذه ستكون فرصة أولى لحزب الله لمشاهدة كيف أن قوة عسكري من الدرجة الأولى تخطط لعملية عسكرية”، وأشارا إلى أن مشاركة سورية في التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ضد العراق في حرب الخليج الأولى، في العام ١٩٩١، دفعت سورية إلى إحداث تغيير كبير في إعداد إستراتيجيتها ومفهوم الحرب ضد إسرائيل. وتوقعنا أن حزب الله سيقبل معلومات استخباراتية روسية والتعلم من طريقة حصول الروس على معلومات وتحليلها من مصادر مختلفة ومتنوعة.

وأضافا أن حزب الله لم يعد على ما يبدو ملتزماً بمفهوم “عدم الخسارة” الذي وجهه طوال سنوات المواجهة مع إسرائيل، وأشارا إلى تهديدات أمين عام الحزب، حسن نصر الله، في السنوات

ارتفاع النمو في الاقتصاد الإسرائيلي بنسبة ٢.٣٪ والعجز بنسبة ٢.١٪ والتضخم «سلبى» للعام الثاني!

*مؤشرات التباطؤ الاقتصادي تتواصل وتعكس نفسها على التقديرات الاقتصادية للعام الجاري

بنك إسرائيل يتوقع نموا بنسبة ٢.٨٪ بدلا من ٣.١٪ في العام ٢٠١٦



التوالي الذي يسجل فيه التضخم تراجعاً. ففي العام الماضي ٢٠١٤ تراجع التضخم بنسبة ٠.٣٪، وتضخم العام الماضي هو التضخم "السلبى" الأقل الذي تشهده سنوات الألفين، ففي العام ٢٠٠٦ تراجع التضخم بنسبة ٠.١٪، ولكن هذا كان مؤشر انتعاش، في حين تراجع التضخم في العام ٢٠٠٣ بنسبة ١.١٪، وكان نتيجة حالة ركود اقتصادي شديد.

ويتوقع بنك إسرائيل المركزي أن يسجل التضخم المالي في العام الجاري ٢٠١٦ ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ٠.٦٪، إلا أن هذا يبقى دون الحد الأدنى الذي وضعته السياسة الاقتصادية القائمة في السنوات الأخيرة، وتهدف إلى أن يتراوح التضخم المالي ما بين ١٪ إلى ٣٪. ويتوقع البنك، أن يرتفع التضخم في العام المقبل ٢٠١٧ إلى نسبة ١.٦٪.

ويتوقع خبراء اقتصاد أن يبدأ بنك إسرائيل برفع الفائدة البنكية فقط في الربع الأخير من العام الجاري، وهي الآن بنسبة ٠.١٪. ما يعني أن بنك إسرائيل سيقرر رفع الفائدة حتى نهاية العام الجاري بنسبة طفيفة، لتصل إلى ٠.١٥٪.

البطالة

وترى الأوساط الاقتصادية الرسمية والخاصة أن من المؤشرات الجيدة في الاقتصاد الإسرائيلي، على الرغم من نسبة النمو المنخفضة، هي البطالة التي بلغ معدلها في العام الماضي ٥.٣٪، وهي تعد من أقل النسب في الدول المتطورة، فرغم أن البطالة في ألمانيا سجلت نسبة ٤.٦٪ وفي اليابان ٣.٤٪، إلا أن البطالة في إسبانيا تجاوزت نسبة ٢٢٪، وفي إيطاليا ١٢.٣٪، ويتوقع بنك إسرائيل أن تراوح البطالة في العامين الجاري والمقبل عند ذات النسبة ٥.٣٪.

وكان في «المشهد الإسرائيلي» قد استعرضنا في وقت سابق بحثاً نقض نسبة البطالة المعلنة في إسرائيل. ويقول البحث إن نسبة البطالة الحقيقية قد تتراوح ما بين ٧.٥٪ إلى ٨٪ وربما أكثر بكثير، بعد الأخذ بعين الاعتبار أولئك الذين يعملون في وظائف جزئية بغير إراداتهم، وحسب التقديرات فإن ٢٪ من إجمالي العاملين يعملون في وظائف جزئية بغير إرادتهم.

وكما في تقارير سابقة، نشير إلى أن نسبة البطالة في إسرائيل تشهد تفاوتاً ضخماً بين ما هي عليه في الشارع اليهودي والشارع العربي، ففي حين أن البطالة بين اليهود لا تصل إلى ٤٪، فإن البطالة بين العرب تتراوح ما بين ٢٢٪ إلى ٢٤٪. وفي بلدات النقب، حيث يعيش ١٦٪ من إجمالي العرب، تصل نسبة البطالة إلى أكثر من ٣٣٪. في حين أن في تجمعات سكانية كبيرة نسبياً في العام وسط وشمال البلاد تتراوح البطالة ما بين ٢.٢٪ إلى ٢.٨٪.

أكثر من ٢١ بالمئة من مداخل الضرائب من السيارات الجديدة والوقود!

العام ٢٠١٥ سجل رقماً قياسياً في عدد السيارات الجديدة: ٢٤٥ ألف سيارة

للمستهلكين.

وتدل قائمة السيارات الجديدة على أن المستهلك يتجه أكثر إلى سيارات الشرق الأقصى وخاصة اليابان، إذ بلغت نسبة السيارات من تلك المنطقة ما يقارب ٦٨٪ من إجمالي السيارات الجديدة، وكانت على رأس القائمة لأول مرة شركة كايا، التي باعت ٣٣٧ ألف سيارة جديدة، تليها شركة هيونداي، التي حلت أولى على مدى سنوات عديدة، وباعت ٣١١ ألف سيارة، ثم تويوتا- ٢٩٣ ألف سيارة، وشركة مازدا- أكثر من ١٧ ألف سيارة، وسكودا- ١٦١ ألف سيارة، وميتسوبيتي- ١٦ ألف سيارة، وسوزوكي- ١٣٣ ألف سيارة. وعلى الرغم من الاتجاه نحو السيارات الأقل سعراً واستهلاكاً للوقود، إلا أن السيارات الأوروبية الكبيرة شهدت هي أيضاً ارتفاعاً، رغم تراجعها الحاد من إجمالي بيع السيارات مقارنة عما كان حتى نهاية سنوات الثمانين، قبل الانفتاح الأكبر على شركات شرق آسيا. وأبرز الشركات التي سجلت ارتفاعاً حاداً كانت شركة أودي، التي رفعت مبيعاتها بنسبة ٣٠٪، وباعت في العام الماضي ٣٣٤٤ سيارة، كما أن شركة بي أم دبليو الألمانية، رفعت مبيعاتها بنسبة ٤٠٪، وباعت ٤٢٢٧ سيارة. وبلغت مبيعات شركة مرسيدس في العام الماضي ٢٦٣٥ سيارة. وكانت أقل الشركات مبيعا «لانشيا» التي باعت سيارتين فقط، وسبققتها في اللائحة «فراي» إذ باعت ٤ سيارات.

في الموازنة العامة تراجع الصرف في الحكومات، وما ساهم في هذا الانتخابات المبكرة، ووجود حكومة انتقالية.

ارتفاع جباية الضرائب

ومما ساهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة أيضاً، الارتفاع غير المتوقع في جباية الضرائب، فقد بلغ إجمالي مداخل الضرائب في العام الماضي ٣٧٠ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٦٩٥ مليار دولار، وهذا أعلى بنحو ٩ مليارات شيكل، ما يعادل ٢٣ مليار دولار، عن الهدف الثاني الذي وضعته وزارة المالية في بحر العام الماضي، علماً أن التخطيط الأول كان الوصول إلى جباية بنحو ٢٥٦ مليار شيكل، وهو أقل من ٦٦ مليار دولار. وبلغ الارتفاع نسبة ٧.١٪ عن حجم الضرائب التي تمت جبايتها في العام ٢٠١٤، وبلغ حجم الضرائب المباشرة، بمعنى ضريبة الدخل، وضريبة الشركات، حوالي ١٤٢ مليار شيكل، وهذا ارتفاع بنسبة ١٠.٣٪ عما كان في العام ٢٠١٤. في حين بلغت الضرائب غير المباشرة، مثل ضريبة المشتريات والجمارك، حوالي ١٧٧ مليار شيكل.

وأي تراجع العجز في الموازنة العامة، وارتفاع جباية الضرائب، إلى تقليص حجم الدين العام، مقارنة بالنتائج العام، إذ هبط الدين إلى ما نسبته ٦٤.٩٪ من إجمالي الناتج المحلي، مقابل نسبة ٦٦.٧٪ في العام ٢٠١٤، ونسبة ٦٨.٥٪ في العام ٢٠١٣، ونسبة ٧٥٪ في العام ٢٠٠٩، في حين أن النسبة كانت في العام ٢٠٠٦، ما يلامس ٨٢٪، والغالبية الساحقة من هذا الدين هو دين حكومي، إذ بلغت نسبته ٦٣.٤٪ من إجمالي الناتج العام (٩٧.٦٪ من إجمالي الدين)، مقابل ٨٠٪ في العام ٢٠٠٦.

وحسب هدف وضعته حكومة إيهود أولمرت في العام ٢٠٠٧، كان من المفروض أن تهبط نسبة الدين العام في العام ٢٠١٥ إلى ٦٠٪، وهي النسبة القائمة كمعدل في دول الاتحاد الأوروبي، إلا أن الهدف تأجل إلى العام ٢٠١٨، بحسب قرار سابق في حكومة بنيامين نتنياهو السابقة. غير أن خبراء اقتصاد، ومسؤولين كباراً في المؤسسات المالية الرسمية، يقولون إن نسبة ٦٠٪ باتت قديمة، والاقتصاد الإسرائيلي يحتاج إلى تخفيض الدين إلى نسبة أقل بكثير، وهناك من تحدث عن ٥٠٪ من حجم الناتج العام.

التضخم المالي

وأعلن مكتب الإحصاء المركزي في تقريره في نهاية الأسبوع الماضي، أن التضخم المالي تراجع في العام المنتهي ٢٠١٥ بنسبة ١٪، بعد أن تراجع التضخم في الشهر الأخير من العام بنسبة ٠.١٪، وهذا العام الثاني على

سجل النمو الاقتصادي الإسرائيلي في العام المنصرم ٢٠١٥ ارتفاعاً بنسبة ٢.٣٪، بموجب تقدير مكتب الإحصاء المركزي، رغم أن بنك إسرائيل المركزي يقدر النسبة بنحو ١.٤٪، إلا أنه في الحالتين تبقى النسبة الأدنى منذ العام ٢٠١٠. كما أن العجز في الموازنة العامة سجل نسبة ٢.١٥٪، وهي أقل من النسبة المخططة- ٢.٢٨٪ من إجمالي الناتج العام. وللعام الثاني على التوالي، سجل التضخم المالي تراجعاً بنسبة إجمالية بلغت ١٪، وهذا مؤشر إلى حالة التباطؤ في النشاط والنمو الاقتصادي الإسرائيلي.

ويعد هذا النمو الأدنى منذ العام ٢٠١٠، إذ أن النمو سجل في العام ٢٠٠٩ نسبة ١.٣٪، بفعل انعكاس الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الإسرائيلي، وسبق هذا نمو تراوح سنوياً ما بين ٤.٨٪ وحتى ٥.٣٪ في العام ٢٠٠٤ وحتى العام ٢٠٠٨. كما أن النمو سجل في العام ٢٠١٠ نسبة ٥.٥٪، وفي العام ٢٠١٢ انخفض إلى ٢.٩٪، ثم ارتفع في العام ٢٠١٣ إلى ٣.٣٪، وفي العام ٢٠١٤ بلغ النمو ٢.٦٪. وفي حين أن النسبة الأولى تتحدث عن ٢.٣٪، في العام المنتهي ٢٠١٥، فإن تقديرات بنك إسرائيل انخفضت إلى نسبة نمو ٢.٨٪ للعام الجديد ٢٠١٦، بدلا من تقدير بنسبة ٣.٣٪ في شهر أيلول الماضي. كما يتوقع البنك أن تبلغ نسبة النمو في العام المقبل ٢٠١٧ نحو ٣.٠٪.

وما تزال إسرائيل متخلفة كثيراً عن مستوى المعيشة في الدول المتطورة. وقالت أبحاث إسرائيلية سابقة إن على إسرائيل أن تسجل سنوياً نسب نمو كما هي في الشرق الأقصى، حتى يتسنى لها اللحاق بترك الدول المتطورة. ففي العام الماضي ٢٠١٥، سجل النمو في الهند نسبة ٧.٧٪، وفي الصين ٦.٨٪، كما أن نسبة عالية شهدتها بعض الدول الأوروبية، وخاصة إيرلندا التي سجلت نسبة نمو بلغت ٥.٥٪.

ومن بين مسببات انخفاض وتيرة النمو في العام الماضي، كان انخفاض منتج العمل في القطاع الاقتصادي بنسبة ١.١٪، كما سجلت صادرات البضائع والخدمات تراجعاً بنسبة ٣.٢٪، مقارنة مع العام ٢٠١٤. وتراجعت الاستثمارات في العقارات بنسبة ١.٥٪.

وتقول التقارير الاقتصادية إن تراجع الصادرات كان الأمر المقلق أكثر من غيره من بين المؤشرات الاقتصادية، بسبب تأثير الصادرات الكبير على الاقتصاد الإسرائيلي. ويقول بنك إسرائيل إن تراجع الصادرات نبع من انخفاض في التجارة العالمية، وأيضاً بسبب تعزيز قيمة الشيك أمام الدولار، رغم أن سعر صرف الدولار شهد في العام الماضي استقراراً، ما تراوح ما بين ٣.٥٥ وحتى ٣.٩٧ شيكل للدولار، وهو سعر يبقى أعلى من معدلات السنوات الأخيرة، رغم أن سعر الصرف كان حتى الثلث الأول من العام ٢٠٠٧ في حدود ٤.٥٣ شيكل للدولار.

ويستدل من تقارير مكتب الإحصاء المركزي أن الصادرات تراجعت في الربع الأول من العام الجاري بنسبة ٧.٧٪، وفي الربع الثاني بنسبة ٩.٩٪، إلا أن الصادرات سجلت في كل من الربعين الثالث والرابع ارتفاعاً بنسبة ٣.٣٪. وحسب خبراء فإن ارتفاع الصادرات في النصف الثاني من العام الماضي، هو مؤشر للصادرات في العام الجديد ٢٠١٦، التي من المتوقع أن تشهد انتعاشاً بسبب انتعاش ملحوظ في التجارة العالمية، خاصة بعد بدء ارتفاع نسب النمو في دول أوروبا وفي الولايات المتحدة، بعد سنوات من التباطؤ الذي شهدته تلك الدول، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تستورد سنوياً ما بين ٢٦٪ إلى ٣٠٪ من الصادرات الإسرائيلية. ويقول بنك إسرائيل إن الصادرات قد ترتفع في العام الجاري بنسبة ٤.٤٪، وفي العام ٢٠١٧ المقبل بنسبة ٣.٣٪.

ويظهر من تقارير الصادرات أن صادرات المجوهرات سجلت في العام الماضي انخفاضاً تجاوزت نسبة ٢٠٪، كما أن الصادرات الزراعية سجلت هي أيضاً تراجعاً تجاوز نسبة ١٢٪.

العجز في الموازنة العامة

وقد سجل العجز في الموازنة العامة ارتفاعاً بنسبة ٢.١٥٪ من حجم الناتج العام، وكان العجز قد بلغ حتى مطلع شهر تشرين الثاني، الشهر قبل الأخير من العام الماضي ٢٠١٥، ما نسبته ١.٣٣٪، وهو أقل بكثير من النسبة المخططة- ٢.٢٨٪. وسارعت الحكومة إلى تحويل ميزانيات اعتبارتها فائضاً في الشهرين الأخيرين من العام الماضي، بهدف الوصول إلى هدف العجز. وكان أكثر الراجحين من هذه التحويلات وزارة الدفاع، التي تلقت ما يزيد عن ٣ مليارات شيكل، ما يعادل ٧٦٠ مليون دولار، عدا ما تلقتة كإضافات على مدى العام الماضي.

وكان العجز قد سجل في العام ٢٠١٤ ما نسبته ٢.٩٪ من حجم الناتج العام، وانخفضت النسبة إلى ٢.٣٪ في العام ٢٠١٣، بدلا من نسبة مخططة ٤.٤٪، لذلك العام، ثم نسبة ٢.٧٪ في العام قبل الماضي ٢٠١٤، وساهم في انخفاض العجز

موجز اقتصادي

نسبة ارتفاع مستوى المعيشة في الدول المتطورة أعلى بخمسة أضعاف من ارتفاعها في إسرائيل

تبين من معطيات مستوى المعيشة في إسرائيل في العام الماضي ٢٠١٥، أن مستوى معيشة الفرد ارتفع بنسبة ٠.٣٪ فقط، بينما مستوى المعيشة في الدولة المتطورة الأعضاء في منظمة التعاون OECD ارتفع بالمعدل بنسبة ١.٧٪، وأعلى نسبة كانت في إيرلندا التي ارتفع فيها مستوى المعيشة بنسبة ٦.٣٪، وإسبانيا التي عانت من أزمة اقتصادية حادة في السنوات الأخيرة- ٣.٣٪، كما ارتفع مستوى المعيشة في بريطانيا هو أيضاً بنسبة عالية نسبياً- ١.٧٪.

وتواجه إسرائيل تباطؤاً شديداً في ارتفاع مستوى المعيشة في السنوات الأخيرة، فمنذ العام ٢٠٠٣، وحتى نهاية العام ٢٠١٥، ارتفع مستوى المعيشة بنحو ٢.٢٥٪، بينما ثروة كبار الأغنياء الـ ٥٠٠ في إسرائيل ارتفعت في الفترة نفسها، بحوالي ٣٥٠٪.

وبلغ معدل الناتج للفرد الواحد في إسرائيل مع نهاية العام الماضي ٢٠١٥، حوالي ١٣٧ ألف شيكل، وهو ما يعادل وفق معدل صرف الدولار في العام الماضي ٣٥٣٠٠ دولار (معدل صرف الدولار ٣٨٨ شيكل)، ولكن على مستوى القوة الشرائية، فإن معدل الناتج للفرد يهبط إلى أقل من ٣٢ ألف دولار، بينما معدل الناتج للفرد في الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي الـ ٢٨ بلغ ٥١٥٠٠ دولار.

وبموازاة ذلك، قال التقرير السنوي لمركز "اندفا" الذي يعني بالقضايا الاجتماعية إن العاملين في سوق العمل الإسرائيلي، لم يتمتعوا من ثمار النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة، فعلى الرغم من أن النمو سجل في العقد الأخير نسباً عالية، ومعدل الناتج للفرد ارتفع من ١٠ آلاف دولار في العام ١٩٦٨ وحتى ٣٥ ألف دولار في العام المنصرم، فإن قيمة الرواتب بالكاد ارتفعت بالضعف في نفس الفترة.

ويقول التقرير إن أكثر من ٢٢٪ من العاملين في سوق العمل الإسرائيلية يتقاضون راتب الحد الأدنى وما دون. ورغم أن هذه النسبة تبقى أقل من الولايات المتحدة الأمريكية- ٢٥٪، إلا أن القيمة الشرائية للحد الأدنى في الولايات المتحدة تبقى أكبر مما هي في إسرائيل.

الاستثمارات الصينية في الاقتصاد الإسرائيلي - ٧ مليارات دولار!

قال تقرير اقتصادي صحافي جديد عن الاستثمارات الصينية في الاقتصاد الإسرائيلي، بلغت في السنوات الأربع الأخيرة حوالي ١٧ مليار دولار، أبرزها كان شراء شركة "تنوفا" لمنتجات الحليب والألبان، وهي تعد من أبرز مؤسسات الاقتصاد الصهيوني قبل العام ١٩٤٨، ولاحقا كانت الاحتكارية الأكبر لسوق الألبان الإسرائيلية، وأثار بيعها إلى الصين ضجة سياسية في إسرائيل، إلا أنها لم تمنع إتمام الصفقة.

وحسب ما ورد، فإن حجم صفقة "تنوفا"، بلغ قرابة ١.٥ مليار دولار، ولكن الاستثمار الأكبر في شركة واحدة، كان في شركة الأسمدة الكيماوية "مختاشي أجان" (إذ بلغ الاستثمار الصيني فيها ١.٤٦ مليار دولار، وبلغ الحجم الإجمالي للاستثمارات الصينية في شبكة الاتصالات على أنواعها، ما يقارب ٣.٧ مليار دولار، من بينها ٩٠٠ مليون دولار في بناء ميناء أسدود الجديد، وما يزيد عن ملياري دولار في ثلاثة مشاريع منفصلة، لإقامة القطار الخفيف في قلب مدينة تل أبيب، وحوالي ٥٥٠ مليون دولار لإقامة ميناء جديد في خليج حيفا، وقرابة ٥٥ مليون دولار في شق نفق لسكة القطار في منطقة شمال البلاد. كذلك بينت الاستثمارات حوالي ٤٦٠ مليون دولار في شركة التامينات فينيكس، وقرابة ٣٣٠ مليون دولار موزعة على عدة مشاريع في التقنيات العالية، من بينها ١٠٣ ملايين دولار في حوالي ١٩ شركة حديثة العهد، و٥١ مليون دولار في صندوق استثماري حكومي لدعم قطاع التقنيات العالية.

مواد غذائية بقيمة ٤.٦ مليار دولار تلقى للنفائات في إسرائيل سنويا

قال تقرير جديد أعدته منظمة زراعية إسرائيلية وشركة استشارات اقتصادية إسرائيلية، إنه سنوياً يتم في إسرائيل إلقاء ما قيمته ٤.٦ مليار دولار من المواد الغذائية إلى النفايات، وأكد أن بالإمكان إنقاذ نصف هذه المواد، ما يعود بربح على الاقتصاد بحوالي ١.٣ مليار دولار.

وحسب التقرير، فإن قيمة المواد الغذائية التي تلقى للنفايات تشكل ما نسبته ١.٦٪ من حجم الناتج العام، ويتبين أيضاً أن ما قيمته ١.٥ مليار دولار من المنتجات الزراعية يتم إتلافها خلال عملية النضوج في الحقول، فيما يتم إتلاف ما قيمته ٣٢٢ مليون دولار في مرحلة التصنيع، وما قيمته ٥٥٢ مليون دولار في مرحلة التوزيع، و ٧٣٠ مليون دولار في مرحلة الاستهلاك. وما قيمته ١.٦ مليار دولار يتم إتلافه في البيوت والمطاعم وأماكن الطعام.

ويدعو التقرير إلى اتخاذ تدابير عديدة لتقليل حجم المواد الغذائية التي يتم إتلافها.

وأشار التقرير إلى أن ١٨٪ من السكان يفتقرون إلى الأمن الغذائي، كما أشار التقرير إلى تفاوت استهلاك المواد الغذائية ونوعيتها، ففي حين أن الفرد في الشريحة الميسورة الأعلى يستهلك شهرياً ما قيمته ٣٦٠ دولاراً شهرياً على المواد الغذائية، فإن الفرد في الشريحة الاجتماعية الأضعف اقتصادياً يبلغ معدل صرفه على المواد الاستهلاكية قرابة ٦٤ دولاراً.

وكان موضوع إتلاف المواد الغذائية قد ظهر مراراً في الماضي من جانب آخر، وهو جانب الإتلاف المتعمد لبعض المنتجات الزراعية، بفرص الحفاظ على مستوى سعرها في السوق، وكانت تلك الظاهرة تثير ضجة كبيرة.

سلسلة مقالات حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في إسرائيل:

تحسين أوضاع المواطنين العرب شرط ضروري لتحسين أوضاع الإسرائيليين عامة!

***المشاكل التي يعاني منها المواطنون العرب (والحريديم) ليست مشكلتهم، بل مشكلتنا نحن الإسرائيليين، جميعاً. إنها مشكلة إذا لم نحسن معالجتها، فستقضي على مستقبل إسرائيل كدولة مزدهرة، متقدمة وناجحة!**

إذ لم تتحسن أوضاع المواطنين العرب، فالمتوقع تدهور مستوى المعيشة في إسرائيل إلى درجات غير مسبوقة وغير محتملة... وبدلا من أن تصبح مثل ألمانيا، ستصبح، بعد ٤٥ عاما، مثل رومانيا، بكل ما يعنيه هذا!

*** بحث خاص أعد بطلب من الحكومة يؤكد: جميع الوزارات في الحكومة الإسرائيلية، وفي جميع البنود المختلفة في ميرانياتها، تنتهج سياسة تمييزية واضحة وصرحة ضد المواطنين العرب، بحيث يحصلون، دائما تقريبا،**

على ميرانيات تقل عن نسبتهم من مجمل السكان في إسرائيل (٢٠٪ حداً أدنى) وتقل كثيرا جداً عن الميرانيات المطلوبة واللازمة موضوعيا لتلبية حاجاتهم*

إلى نحو ٦٠ ألف شيكل، وهذا، في الوقت الذي تتوفر فيه صناديق وجهات وعناوين لا عد لها ولا حصر تقدم منحاً دراسية مختلفة للطلاب اليهودي، وفي السنوات الأخيرة، استحدثت "مجلس التعليم العالي" الإسرائيلي مشروع دعم جديدا للطلاب من فئات اجتماعية "ضعيفة" في الجامعات وشرع في تقديم المنح الدراسية لهم، وبينما رصد هذا المجلس مبلغا وصل إلى ٥١ مليون شيكل لتقديم منح للطلاب العرب، رصد مبلغا وصل إلى ١٣١ مليون شيكل للمنح للطلاب الحريديم؛ ولذا، فينما تبلغ المنحة المتاحة للطلاب العربي ١٣٠٠ شيكل في السنة الدراسية الواحدة، تبلغ المنحة للطلاب الحريدي ٢٦ ألف شيكلا؛ ما يعني أن الطالب الحريدي يزيد عن الطالب العربي بـ ٩٥٪!!!... حتى بين "القرقاء"، ثمة من يستحق أكثر ويحصل على أكثر!

لكن هذه "الفوارق" والفجوات التي تعاني منها المدارس العربية لا تقتصر على هذا، بل تشمل جميع المركبات والمجالات كما ذكرنا.. وأولها، بالطبع، البنى التحتية والمباني والتجهيزات. فقد بين بحث أجرته "جمعية سيكوي" (الجمعية لدعم المساواة المدنية) أن ثمة نقصا خطيرا في الصفوف التعليمية في جهاز التعليم العربي، ففي المدارس الابتدائية العربية، هناك نقص يعادل ٣٣٪ من حاجة هذه المدارس، وهو ما يضطر إلى تدريس عدد كبير من الطلاب العرب في "صفوف متنقلة" (كرفانات)، في مكتبات ومختبرات جرى تحويلها إلى "صفوف تعليمية"، أو إلى حشُر أعداد كبيرة من الطلاب العرب في "الصفوف التعليمية"، مما يجعلها في وضع غير مناسب وغير محتمل، لا من ناحية إنسانية ـ صحية ولا من ناحية تعليمية.

وبناء على هذا، يصبح التعليم الأكاديمي ـ كمتفاح ومصدر للحصول على فرص عمل جيدة وراقية ـ بعيد المنال بالنسبة لغالبية الشبان العرب، ناهيك عن التمييز بحق العرب في مجال التعيينات، في القطاع الخاص كما في القطاع العام على حد سواء، وخاصة في المناصب والمراكز الهامة.

وهذا كله يعني أن دولة إسرائيل لا تمنح الشاب العربي فرصة متساوية في أية مرحلة من مراحل الحياة.

وبالنظر إلى حقيقة أن الفجوات في مجال التعليم تخلق وتؤثر، لاحقا، على طبيعة وعمق الفجوات الاقتصادية ـ الاجتماعية، فمن الواضح إذن أنه بدون سدّ هذه الفجوات الهائلة في مجال التعليم العربي، لن نستطيع إسرائيل سدّ ـ أو حتى تقليص ـ الفجوة الاجتماعية العميقة جدا، على ما تحمله من تأثيرات هدامة على المجتمع الإسرائيلي برتمه وعلى المواطنين الإسرائيليين بشكل عام، كما بيّنها أعلاه.

واقع التمييز واتهام الضحية!

كان رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، قال خلال "المؤتمر الصحافي" الذي عقده في موقع العملية التي نفذها نشأت ملحم، ابن قرية عرعرة في المثلث، في أحد الشوارع المركزية في مدينة تل أبيب، "أنا غير مستعد لتقبل واقع وجود دولتين في إسرائيل ـ دولة قانون لأغلبية المواطنين ودولة أخرى في داخلها لجزء من المواطنين!"

وأضاف نتنياهو، في "الجواب التي لا يسود فيها القانون ولا يطبق هناك تحريض إسلاموي وأسلحة للبيع الحر، يستخدمونها أحيانا في المناسبات، مثل الاعراس، كما يستخدمونها لتنفيذ جرائم جنائية!"

وخلص نتنياهو إلى القول: "انتهى هذا العصر... لقد وضعت خطة، بمبلغ كبير من المال وبموارد كثيرة... ستطبق إسرائيل القانون وستفرض سيادتها ـ في الجليل، في المثلث وفي كل مكان... مستجنذ المزيد من رجال الشرطة وسندخل إلى جميع القرى والبلدات وسنطلب من الجميع تقديم الولاء للدولة... لا يمكنك القول "أنا إسرائيلي في الحقوق وفلسطيني في الواجبات"!!.. فمن يرغب في أن يكون إسرائيليا، عليه أن يكون إسرائيليا حتى النهاية، في الحقوق كما في الواجبات!"

وسلسلة مقالات أرنوزوروف هذه جاءت على خلفية وفي أعقاب تصريحات نتنياهو هذه، وازادت أن تتسائل، باختصار: هل المواطنون العرب في إسرائيل هم الذين "يششكون دولة في داخل دولة"؟؟ هل هم، حقا، الذين يقولون "أنا إسرائيلي في الحقوق وفلسطيني في الواجبات"، أم السلطة هي التي تقول لهم: "أنت إسرائيلي في الواجبات وفلسطيني في الحقوق"؟؟

وبعد ما ساقته في سلسلة مقالاتها من معضيات ومعلومات تؤكد واقع التمييز السلطوي البنيوي ضد المواطنين العرب، منذ قيام دولة إسرائيل وحتى اليوم، تؤكد ميراف أرنوزوروف أنه "إذا كان المواطنون العرب في إسرائيل يعانون من بنى تحتية مهلهلة، في مجالات عديدة ومنها المواصلات على وجه الخصوص، فيفتقرون إلى الزراعة الجدية لبعدها وتمت مصادرة الجزء الأكبر من أراضيهم، من جهة، ومحاصرة من تبقي من بينهم يمتلك أراضي زراعية ويفلحها والتضييق عليه ببياه الربي وبالضرائب وبفرض تسويق منتجاته، من جهة أخرى)، فيفتقرون إلى المناطق الصناعية الجدية في نطاق قراهم وبلداتهم، فيبدو أنه من الصعب جدا إلقاء اللوم على المجتمع العربي وتحجيمه (بخصوص بأنه "مجتمع محافظ"!)) والمسؤولية عن واقع أن ٢٣٪ فقط من النساء العربيات يخرجن إلى العمل خارج بيوتهن ويشاركن في قوة العمل!"

وتضيف أن هذا الادعاء الذي يفهم منه، عادة، أن "الرجال العرب الشوفينيين لا يسمعون لنسائهم بالخروج من القرية للعمل"، يبدو إشكاليا جدا، وخاصة عند فحص أحد المعوقات الأكثر أهمية أمام خروج النساء إلى العمل ومشاركتهن في قوة العمل، وهو: الحضانات النهارية، فالמעيطات الرسمية تدل على أن ١٪ فقط من الأطفال العرب حتى سن ٣ سنوات مؤطرون في ترتيبات حضائية نهارية، مقابل ٧٪ من الأطفال اليهود، وإذا ما أضيف إليهم الأطفال المؤطرون في ترتيبات رسمية أخرى، نجد أن ٤٫٩٪ فقط من الأطفال العرب مؤطرون في ترتيب معين أيا كان، مقابل ٩٪ من الأطفال اليهود.

ورغم هذا الإجحاف الواقع على الأطفال العرب وأمهاتهم، وبالإضافة إليه، تخصص الدولة للحضانات النهارية في الوسط العربي ما نسبته ٢٠٪ من الميزانية (المرصودة لهذه الحضانات في البلاد)، أي بما يعادل نسبة المواطنين العرب من مجمل سكان الدولة، وسط تجاهل حقيقة مركزية حاسمة هي أن نسبة الأطفال العرب أعلى من نسبة الأطفال اليهود! وهذا، فضلا عن تجاهل نتائج التمييز المتواصل منذ عقود وما خلف من فجوات، بالطبع.

غير أن الأمر والأدهى هنا هو أن السلطات المحلية العربية، في غالبيتها الساحقة، لا تستطيع الاستفادة من نسبة الـ ٢٠٪ المذكورة هذه، وذلك جراء مشاكل إدارية مختلفة، تقص حاد في القوى العاملة المؤهلة وفي البنى التحتية والمباني الملائمة، فضلا عن النقص الحاد في الأراضي وفي الموارد اللازمة لتخطيط وبناء مثل هذه الحضانات.



تظاهرة للقائمة المشتركة احتجاجا على سياسة الحكومة الإسرائيلية التي تتسبب بتكريس الفجوات الاقتصادية- الاجتماعية بين العرب واليهود.

طويلة جدا ـ يمكنها خلق مثل هذه الفجوات وتعميقها، كما يمكنها تقليصها وردمها بصورة كبيرة، إن هي أرادت.

وللتدليل على هذا وإثباته، تسوق الكتابة نماذج عن تجارب بعض الدول المتقدمة، كما وثقها بحث مقارن حول السياسة الحكومية التمييزية ضد المواطنين العرب، أجرته شركة الخدمات الاستشارية الاستراتيجية "تاسك"، بناء على طلب خاص من قسم الميزانيات في وزارة المالية الإسرائيلية، ووزارة المساواة الاجتماعية (سلطة تطوير قطاع الأقليات) وديوان رئيس الحكومة، وصدر تحت عنوان: "خطة منظومية لدمج المجتمع العربي اقتصاديا".

وتكشف هذه الوثيقة، التي تمتد على ١٠٠ صفحة، أن جميع الوزارات في الحكومة الإسرائيلية، وفي جميع البنود المختلفة في ميزانياتها، تنتهج سياسة تمييزية واضحة وصرحة ضد المواطنين العرب، بحيث يحصلون ـ دائما، تقريبا ـ على ميرانيات تقل عن نسبتهم من مجمل السكان في إسرائيل (٢٠٪ حداً أدنى) وتقل، كثيرا جدا، عن الميزانيات المطلوبة واللازمة، موضوعيا، لسدّ وتلبية احتياجاتهم!

وهوذا، إن الدولة تعقم الفجوات بين المواطنين العرب والمواطنين اليهود بهذا، ما يعني مفاقمتها بصورة متواصلة وجعلها أكثر حدة وخطورة، من سيء إلى أسوأ، عوضا عما كان يتوقع من "دولة رفاة" أن تقوم به وما كان يفترض بها أن تقوم به ـ انتهاج سياسة "رصد تفضيلي" لدعم الطبقات والفئات المستضعفة والفقرية سعياً إلى "انتشالها" وتحسين أوضاعها، بما يعود بالفائدة على سائر الفئات السكانية وعلى مجمل المواطنين، عموماً.

وفي سياق المقارنة، فحص البحث ما قامت به دول أخرى في مساهما نحو معالجة الفجوات الاجتماعية بين فئات سكانية مختلفة لديها، وخاصة الفجوات التي تعاني منها فئات سكانية أقليةية، مستضعفة ومهشمة ـ وتبين من هذه المقارنة أن دولا ليبرالية غير قليلة تحدث مشكلة الفجوات الاجتماعية العميقة وعالجتها بنجاح ملحوظ.

فهولندا، مثلا، واجهت مشكلة المهاجرين الذين تدفقوا إليها في ستينيات القرن الماضي، من مستعمراتها السابقة، وخصوصا في مجال التعليم، فوضعت الدولة برنامجا تطويريا خاصا وصل في إحدى مراحله حدّ منح الطلاب "الضعفاء" ميرانيات تعادل ١٣٠٪ من الميرانيات المرصودة للطلاب "الأقوياء"، ما يعني أن كل طالب "الضعفاء" كان يحصل على ميرانية تعليم تعادل ٢٦ ضعف من ميرانية الطالب "القوي"، وهو ما أوصل جهاز التعليم الهولندي، في النتيجة، إلى مرتبة اعترافه متفوقا، وخصوصا في تقليص الفجوات والأمر ذاته، تقريبا، حصل في الولايات المتحدة "التي تعتمد سياسة نيوليبرالية متطرفة" وأوصل إلى نتيجة تمثلت في تحسين مستوى تحصيل الطلاب "الضعفاء" بصورة كبيرة جدا وتقليص الفجوات بينهم وبين الطلاب "الأقوياء" بصورة حادة.

لكن تقليص الفجوات في تلك الدول، ومن بينها الدولتان المذكورتان، لم يقتصر على هذا، مجال التعليم فحسب، بل طال مجالات أخرى عديدة، وأحد النماذج الأكثر تعبيرا عن هذا، كما يسجلها البحث المقارن، هو ما حصل في ألمانيا بعد انهيار "المعسكر الاشتراكي" وسور برلين في العام ١٩٨٩، ثم توحيد شطري الدولة الألمانية الغربية والشرقية (وهذه الأخيرة كان عدد سكانها الإجمالي يشكل ٢٠٪ فقط من مجموع سكان ألمانيا الموحدة)، وهو نموذج لافت لأنه يعكس، تحديدا، مدى تقليص الفجوات بين المركز والضواحي البعيدة، في كثير من المجالات الحياتية، انطلاقا من قرار سياسي تمثل في رصد ميرانيات هائلة لتطوير وتحسين الأوضاع في "ألمانيا الشرقية"، بما في ذلك البنى التحتية، شبكات الشوارع والمواصلات، التعليم وغيرها، حتى أصبحت ألمانيا، بعد ٢٥ سنة من توحيد شطريها، "دولة واحدة موحدة (غربها وشرقها) تعتمد فيها الفوارق والفجوات الجدية، كما كانت في السابق وكل بداية فترة التوحيد / الاندماج!"

المواصلات في المجتمع العربي أقل بـ ٦٠٪!

خلافًا لما يبنته هذه النماذج، وغيرها التي يتضمّنها البحث المقارن المذكور، تقول الكتابة إن دراسة وتحليل "خطة دمج العرب" التي وضعتها وزارة المالية الإسرائيلية تكشف عن أن وزارة المواصلات الإسرائيلية، مثلا، "لم تجر، منذ قيام الدولة وحتى اليوم، أي بحث أو فحص لاحتياجات المناطق البعيدة عن المركز، ومنها الضواحي البعيدة وجميع القرى والبلدات العربية، في مجال المواصلات والبنى التحتية اللازمة، من شوارع وغيرها، ولذا فهي (وزارة المواصلات) لا تمتلك قائمة بالأهداف المراد تحقيقها في هذا المجال"!! ولذا، أيضا، لم تضع الوزارة أية خطة لتقليص الفجوات في كل ما يتعلق بشبكات الشوارع والمواصلات عامة في الوسط العربي، سواء في داخل القرى والبلدات العربية نفسها أو في الطرق المؤدية إليها.

«تؤكد التحليلات الاقتصادية أن لا مستقبل لدولة إسرائيل بدون تقليص الفجوات بين شرائحها الاجتماعية المختلفة، بينما تفرض السياسات الإسرائيلية استمرار تعميق الفجوات، طوال السنين، وليس ثمة طريقة سهلة لقول الحقيقة التالية: دولة إسرائيل تتقدم في مسار انتحاري وتقضي على مستقبلها. وهي تفعل هذا بعينين مفتوحتين، فرفض الأغلبية اليهودية إدراك حقيقة أن مجموعات الأقلية هي الشرط الضروري لنجاحها المستقبلي يحكم عليها (على الأغلبية اليهودية) بالفشل المحتوم ـ فقط حين يفهم اليهود أن مساعدة العرب هي، أولا وقبل كل شيء آخر، مساعدة لهم أنفسهم ـ فقط عندئذ يمكن أن تقوم لنا قائمة!"

هذه هي الخلاصة المكثفة التي تتوصل إليها ميراف أرنوزوروف، المعلقة الكبيرة والكتابة اليومية في صحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية الإسرائيلية، في ختام سلسلة من المقالات خصصتها لأوضاع العرب الفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل، الاقتصادية والاجتماعية، ونشرت تباعا في مطلع شهر كانون الثاني الجاري.

والخلاصة المذكورة هي التي توجت بها أرنوزوروف مقالها الأخير في السلسلة (يوم ٧ كانون الثاني الجاري) عنوانا، بالقول: "مساعدة العرب هي، أولا وقبل أي شيء، مساعدة لليهود!" بعدما أكدت أن "الاعتراف بالمشكلة هو نصف الطريق إلى الحل"، كما هو معروف، مشيرة إلى قرار الحكومة الإسرائيلية الذي أقرت فيه "خطة حكومية لتطوير الوسط العربي".

وأضافت الكتابة: "لكن هذا الاعتراف هو نصف الطريق فقط، لا كلها. ورغم أهمية قرار الحكومة الدراماتيكي والتاريخي، إلا أنه ـ وحتى لو تم تنفيذ بالكامل ـ يظل أقل بكثير من المطلوب لتقليص الفجوات في المجتمع العربي ولإحداث التغيير المنشود"!!، وتردّ أرنوزوروف جزئا أساسيا من "دراماتيكية وتاريخية" القرار إلى حقيقة كونها "المرّة الأولى التي تعترف فيها حكومة إسرائيل، رسميا، بأنها تمارس التمييز ضد مواطنيها العرب وتقدم معطيات رسمية تثبت ذلك!"

ألمانيا أم رومانيا؟- الأمر منوط بوضع العرب!

تؤسس أرنوزوروف تحليلها هذا وخصائصه، كما أوضحناها آنفا، على "توقعات النمو طويلة المدى في إسرائيل"، كما عرضتها عميدة "بنك إسرائيل" (البنك المركزي في إسرائيل)، كرنيت فلوغ، قبل ذلك ببضعة أيام، وهي توقعات وتقديرات منوطة بتغيرات بنوية عميقة في المجتمع الإسرائيلي، وخاصة في كل ما يتعلق بمعدلات المشاركة في سوق العمل وقوته ومعدلات التعليم، بمحتما أن درجاته ومستوياته، وكذلك ـ وهو الأهم ـ كل ما يتعلق بنوعية هذه المعدلات على القطاعات السكانية المختلفة في إسرائيل: العرب، اليهود الحريديم واليهود الأخرن.

وكانت عميدة بنك إسرائيل قد عنونت تقريرها آنف بـ "توقع تراجع كبير في وتيرة النمو خلال العقدين القادمين" وهو ما يخفي، بين طياته، "انهيارا حادا، ليس أقل!.. محتما على مستوى معيشة المواطنين في إسرائيل، جراء التحولات الديمغرافية في المجتمع الإسرائيلي!"

فبناء على الوثيرة الحالية لمعدلات النمو في إسرائيل، كان من المتوقع أن يترفع مستوى المعيشة في إسرائيل ـ وهو يقاس بمعدل الناتج الإجمالي للفرد (يبلغ اليوم ١٢٠ ألف شيكل في السنة) ـ إلى ٢٢٥ ألف شيكل (للفرد) حتى العام ٢٠٥٩، ما يعني مضاعفته تقريبا. أما فعليا، وطبقا للتوقعات المستندة إلى السيرورات المتوقعة والمحتملة مستقبلا، فلن يتحقق هذا الارتفاع، مطلقا، "وذلك بسبب معدلات الإنتاج المتدنية بين السكان العلمانيين العاملين، مستوى التعليم المتدني وقلة العمل بين الحريديم والعرب" فهذه العوامل معا "تشدّ بالاقتصاد الإسرائيلي ومستوى الحياة في إسرائيل إلى الوراء وإلى تحت"، كما تؤكد عميدة البنك المركزي.

وتضيف التوقعات الرسمية أنه في أفضل الأحوال، إذا ما نجحت الحكومة الإسرائيلية في معالجة أوضاع الحريديم والعرب وتحسينها، في مجالي العمل والتعليم خاصة، ولو قليلا، فمن الممكن أن يترفع مستوى المعيشة في البلاد إلى ١٧٠ ألف شيكل للفرد سنويا، أما بدون ذلك، فسيسطر المواطنون في إسرائيل إلى الاكتفاء بمستوى يعادل ١٥٠ ألف شيكل للفرد سنويا، ومعنى هذا، أن مستوى المعيشة في إسرائيل سيقف خلال السنوات الـ ٤٥ المقبلة، كلها، ارتفاعا ضئيلا جدا لا يزيد نسبته عن ٢٥٪، وهذه زيادة ضئيلة جدا على امتداد فترة زمنية طويلة جدا، نسبيا، وهو ما يعني، بشكل أساس: توقع تدهور مستوى المعيشة في إسرائيل إلى درجات غير مسبوقة وغير محتملة، "فقدان من أن تصبح مثل ألمانيا، ستصبح ـ بعد ٤٥ عاما ـ مثل رومانيا، بكل ما يعنيه هذا!"

والمركب المركزي الذي يشكل لبّ هذه التوقعات، كما ذكرنا، هو تأثير الفجوات العميقة التي يعاني منها المواطنون العرب والحريديم، بشكل أساس، على مجمل الوضع الاقتصادي ـ الاجتماعي في إسرائيل، على معدلات ووتائر النمو المستقبلية فيها وعلى مستوى معيشة المواطنين عامة فيها، فإذا لم تقم الحكومة بتقليص هذه الفجوات وتحسين أوضاع هاتين الفئتين السكائيتين، فستكون النتيجة الحتمية التي لا مهرب منها: تدهور الأوضاع المعيشية للمواطنين كلهم، بشكل عام، وبناء على هذا، فإن المشاكل التي تعطب فيها هاتان الفئتان، تحديدا، "ليست مشكلتهما، بل مشكلتنا نحن، جميعا ـ مشكلة إذا لم نحسن معالجتها، فستقضي على مستقبل إسرائيل كدولة مزدهرة، متقدمة وناجحة!"

وتحدد الكتابة الخطوة العملية الأولى التي ينبغي القيام بها لحل مشاكل هاتين الفئتين السكائيتين، ثم تضيف: "بالنسبة للعرب، المهمة واضحة تماما ـ يجب إزام اليهود بالتوقف عن التمييز ضد العرب ومنحهم فرصة متساوية، في سوق العمل وفي سوق التعليم على حد سواء!"

الفجوات نتاج سياسي لا "قضاء مكتوبا!"

تؤكد الكتابة أن تجارب عديد من الدول المتقدمة تثبت أنه من الممكن تقليص الفجوات، الاقتصادية ـ الاجتماعية، بين شرائح وقطاعات مختلفة من السكان في الدولة المعنية، لكن تحقيق ذلك منوط بالقرار السياسي وبالإرادة السياسية لتنفيذه، وتضيف: "وهذه هي المشكلة، بالضبط: دولة إسرائيل، بالذات، التي تحتل صدارة الدول المتقدمة من حيث معدلات الفقر وعمق الفجوات فيها، والتي تدرك بأنها إذا لم تعالج هذه الفجوات فستصبح مثل رومانيا ـ لا تفتح أي شيء، تقريبا، من أجل تقليص هذه الفجوات!"

فالقنوات الاجتماعية ليست "ضربة من السماء" وهي ليست قدرا مكتوبا ومحتوما ـ إنها نتيجة مباشرة للسياسات الحكومية المنهجية الممتدة سنوات

متابعات

إعداد: بلال ضاهر

مصطلح «دولة تل أبيب» يعود إلى الواجهة في ظل الهبة الشعبية الفلسطينية

«تقارير صحافية إسرائيلية جديدة: «دولة تل أبيب» تستحوذ على المال والثقافة والشعور بالأمن»*



منظر عام لمدينة تل أبيب

آخر. وهو تعبير يحاول أن يعكس أحيانا خطابا مستخفا. وهو يأتي من جهة قوى صهيونية كبيرة، ترى منذ سنوات الأربعين خطرا في التجمع السكاني الكبير في تل أبيب، وهو خطر الثقافة التي تتطور في المدن العالمية. فالصهيونية في أساسها معادية للمدن، والكثير من دول المهاجرين –المستوطنين، مثل أستراليا، هي كذلك، ومنذ البداية كان تعبير ‘دولة تل أبيب’ تعبيراً تحقيريا. وفي العشرين عاما الأخيرة إزدادت قوة تل أبيب وتحولت إلى قوة اقتصادية هائلة، وتززت قوة هذا التعبير.»

وأضاف يفتحئيل أنه «يوجد نفاق هنا، لأن تل أبيب هي الإيجاز الأكبر للصهيونية، وهي حققت حلم تحول اليهود إلى شعب طبيعي، وهذه مدينة لديها مميزات مدن أخرى في حوض المتوسط، مثل روما واسطنبول. وهذا جزء من تحول عالمي، يتجه فيه العالم نحو المدينة أكثر فأكثر ويدخل إلى المدن الكبرى، وفي إطار هذا التحول، فإن ما كان تعبيراً تحقيريا حتى اليوم أصبح تعبيراً إيجابيا، ومن هنا ينبع الصراع على الثقافة.»

وأوضح يفتحئيل إن «تل أبيب هي التي تدفع سوق العقارات الإسرائيلية، ويصل إليها مستثمرون من العالم كله، وهي تجذب السوق معها إلى أعلى، ويوجد فيها تجمع غير مسؤول من العقارات والإنشاط الاقتصادي، من دون محاولة الاعتناء بهذا الأمر. ونشأ وضع فيه تل أبيب، كرمز

دفع مخصصات تأمين الشيخوخة) وسترى أنها مزدحمة، ويتحول أولئك الذين يتلقون المخصصات إلى علية القوم ليوميين. وإذا كانت ذروة المبيعات في بات يام في أيام دفع مخصصات التأمين الوطني، فإنه في ريشون لتسيون وبيتاح تيكفا وנתانيا نرى هذه الظواهر في أيام قبض الزواتب.»

وأردف كاتس أنه «في مقابل ذلك، لا يوجد تأثير لهذه التواريخ في تل أبيب، والمبيعات ثابتة.» ولفت إلى أن تسويق البضائع في معظم المدن الإسرائيلية يجري من خلال الصحف المحلية، التي بإمكان أصحاب المصالح التجارية نشر إعلاناتهم فيها بسعر معقول، ليس أكثر من ٢٥٠٠ شيكل. لكن في تل أبيب لا يوجد أمر كهذا، إذ توجد فيها صحيفة محلية واحدة، هي «يديעות تل أبيب»، وتتراوح أسعار الإعلانات فيها ما بين ١٢ – ١٨ ألف شيكل، أي أكثر من الإيجار الشهري للمناوت.

مدينة عالمية

تل أبيب لا تقارن نفسها بالمدن الأخرى في إسرائيل، مثل حيفا أو بئر السبع، ولا تتنافس معها. وينظر سكانها ونخبها إلى المدينة على أنها جزء من المدن العالمية، مثل برلين وأمستردام، وهذه الأمور تشكل المقياس للمقارنة بمستوى الحياة والبنية التحتية والثقافة وحياة الليل. ووفقا لمدير عام شبكة وساطة العقارات «ريمكس»، برنارد ريسكين، فإن «تل أبيب هي مدينة لا تشبه أي أمر آخر، ويوجد فيها تجمع كبير من الشبان حتى مرحلة الزواج، وعدد كبير من المتقاعدين أو الذين على وشك التقاعد، وتوجد في المدينة نسبة عالية من المستأجرين، ونسبة عالية من الأشخاص الذين يشترون شققا بعدد الاستثمار، ومن يأتي إلى المدينة يصاب بصدمة من الاسعار المرتفعة. وهذا شبيه بأوروبا.»

وينظر المحاضر في قسم الجغرافيا في جامعة بن غوريون في بئر السبع، البروفسور أورن يفتحئيل، إلى حسنات ومسائول تل أبيب من هذه الزاوية «العالمية». وقال إن «تعبير ‘دولة تل أبيب’ هو تعبير ثقافي أكثر من أي شيء

مكتظة نسير في أيام السبت نحو البلدات العربية. وهذا أمر رائع بالنسبة لي، لأنه توجد عدة مراكز تجارية في الوسط (العربي)، لكن هذا لا يناقض حقيقة أن دولة لا ينبغي أن تدار بهذا الشكل.»

وأشار بار زئيف إلى أن نسبة السكان العرب والحريديم ضئيلة. فهاتان المجموعتان السكانيتان تعتبران من أوفر الشرائح الاجتماعية في إسرائيل «ودمجها في الاقتصاد الإسرائيلي هو أحد أبرز التحديات.»

مليون شخص يدخلون إلى تل أبيب يوميا

يرى البعض أن تحسين الوضع الاقتصادي في إسرائيل يمكن في أن تصبح باقي المناطق مشابهة لتل أبيب. لكن هذا الأمر ليس بسيطاً على ضوء حقيقة أن هذه المدينة، ومن عدة نواح، تكتسب قوتها من الدولة كلها. ولذلك، يرى خبراء أن تقوية الاقتصاد الإسرائيلي مرتبط بتحويل القوة الاقتصادية من تل أبيب إلى خارجها.

وقالت المصممة البيئية وباحثة الثقافة والحضارة في المسار الأكاديمي لكلية الإدارة، البروفسور كرميلا يعقوبي فولك، وهي من سكان تل أبيب، إن «المدن والبلدات في أطراف الدولة هي التي تقوم بصيانة تل أبيب، ونحن لسنا الوحيدين الذين ننفق المال في هذه المدينة، هناك أناس كثيرون يأتون للعمل هنا، ولتذير مالمهم هنا وصيانة الثقافة الموجودة هنا. وتوجد حالة غير طبيعية في التعامل معهم، فالمدينة تجذب إليها أشخاصا من الأطراف، ويوجد شعور لدى سكان المدينة بأنهم ليسوا بحاجة إليهم، لكن في الحقيقة هم بحاجة إليهم. يوجد شعور بأن المدينة يمكنها أن تحيا بصورة مستقلة، وهذا ليس صحيحا. فالدولة تستثمر هنا موارد كبيرة وتوجد هنا مؤسسات حكومية كثيرة. توجد مقرات لوزارات ومحاكم وقواعد عسكرية ومؤسسات أكاديمية وثقافية تحصل على الكثير من المال.»

وتدعم المعطيات الرسمية أقوال فولك، إذ أن ٦٣٪ من بين ٤٠٧ آلاف شخص يعملون في تل أبيب لا يقيمون في المدينة. وإذا أضيف إلى ذلك أولئك الذين يأتون إلى تل أبيب من أجل استهلاك الثقافة وخدمات أخرى، يتبين أن حوالي ٧٠٠ ألف شخص يسكنون خارج المدينة ويأتون إليها يوميا. ولذلك فإن قسما كبيرا من المستهلكين، الذين يشترون الملابس والطعام والشراب في تل أبيب، هم سكان مدن وبلدات أخرى ويأتون إلى المدينة من أجل العمل أو الترفيه وقضاء وقت الفراغ فيها.

إضافة إلى ذلك، تتميز تل أبيب بوجود نسبة عالية (٧٨٪) من سكانها الذين لم يولدوا فيها، ما يعني أن نسبة هجرة الإسرائيليين إليها مرتفعة، وأشار مدير عام التسويق في شبكة حوانيت الملابس «كاسترو»، غادي دايفوفسكي، إلى أنه «يدخل مليون شخص إلى المدينة يوميا، وهم الذين يشترون فيها. وبالنسبة لي، فإن قصة ‘دولة تل أبيب’ موجودة في المخيلة أكثر مما هي موجودة في الواقع. وبالنسبة لمن يسكن في الأطراف فإن بيتاح تيكفا هي تل أبيب أيضا (لأنهما متلاصقتان). والمكان الوحيد الذي يوجد فيه الفرق الحقيقي هو في الليل، عندها تدرك الفرق بين تل أبيب والأطراف.»

من الجهة الأخرى، فإنه توجد بين ضواحي تل أبيب فروق وفجوات اقتصادية، وأحيانا تكون أكبر من الفجوات الاقتصادية بين تل أبيب والمناطق الأخرى في إسرائيل. «ولو تعاملنا مع تل أبيب على أنها دولة، لوجدنا فيها سلسلة طويلة من المناطق التي لا توجد بينها علاقة»، بحسب «ذي ماركر». فالفجوات كبيرة بين الضواحي الغنية في شمال المدينة وتلك الفقيرة في جنوبها، كما إن حال يافا تختلف عن حال تل أبيب بشكل عام، من النواحي الاقتصادية والثقافية والاستهلاكية. ومن هذه الناحية، فإن اندماج المساواة السائد في إسرائيل موجود في تل أبيب أيضا.

وقال أفي كاتس، مؤسس شبكة أكشاك «كوفيكس» التي تبيع القهوة بأسعار رخيصة نسبيا، إنه «في مدن مثل بات يام (في جنوب تل أبيب)، يوجد تأثير كبير لتاريخ قبض المخصصات والرواتب من حيث المشتريات. وازدهب إلى مجمع تجاري في بات يام في ٢٨ الشهر (يوم تزايد في السنوات الماضية حضور كبار المسؤولين السابقين في جهاز الأمن العام (بوابك) في الحلبه السياسية الإسرائيلية، سواء بانخراتهم في المعتارك السياسي كعمثلين لأحزاب في الكنيست والحكومة، أو بحضورهم المتزايد في وسائل الإعلام كمثلين أمنيين، بحيث أصبحوا يحلون مكان كبار ضباط الجيش الذين أنهوا مهامهم العسكرية وأصبحوا في قوات الاحتياط. وأشار الباحث والصحافي في صحيفة «هارتس»، عفوري إيلاني، يوم الجمعة الماضي، إلى أنه ‘تزدهر في إسرائيل في الفترة الأخيرة نظريات مؤامرة مختلفة. وفي كل القضايا المطروحة على الأجندة العامة تقريبا، تتعالى أصوات تمثل رواية معينة للأحداث وتكون مختلفة تماما عن الرواية الرسمية، ففي أعقاب العملية التي وقعت (قبل أسبوعين ونصف الأسبوع) في حانة ‘هسيمتا’ في تل أبيب ظهرت علامات استفهام حول سلوك القاتل نشأت ملحم قبل العملية وبعدها. وقبل ذلك بأيام وصلت إلى ذروتها هبسات بوجود مؤامرة في قتل الفتاة تائير رادا، وبموجبها أن قوى خفية جزمت رومان زادوروف، وإلى جانب ذلك، تنتشر نظريات مؤامرة في أوساط اليمين بأن عرس الكراهية’ (الذي ظهر فيه نشطاء في اليمين يعطون صورة الطفل علي الدوابشة) نظمه الشاباك من أجل تبرير استخدام التعذيب ضد المشتبهين بالقتل في دوما، وتتعالى ادعاءات في أوساط المستوطنين بأن الشاباك يوجه حاخامين ضد شبيبة التلال.»

وأضاف إيلاني أنه «تنتشر في أوساط اليسار ادعاءات بأن الحريق في مكاتب ‘بتسليام’ لم يكن سببه تماس كهربائي، وأنه كانت لمنظمة ‘عاد

للاسامالية التي تمتعت الدولة عن إدارته، تخلق مشاكل.» ورأى أنه «يجب محاولة صنع متروبولين آخر في إسرائيل، صنع دولة متروبولين حيفا مثلا. وهذه هي المسؤولية الاقتصادية التي تخونها الدولة، وجزء من نتيجة ذلك هو النقص الاصطناعي في العقارات، والثمن يدفعه الجيل الذي يحتاج إلى رواتب ١٣ – ١٤ عاما من أجل شراء شقة، والدولة تتخلص من المسؤولية في هذا المجال وتخلق ثراء لا يمكن استيعابه في وسط البلاد، ولا تضع أنظمة لإحداث التوازن. وكان بالإمكان بناء متروبولين في بئر السبع، في الناصرة وفي كرميئيل، وتوجد نماذج لذلك في العالم.»

وخلص يفتحئيل إلى أنه «من جهة، هناك النموذج الفرنسي والبريطاني لمدينة واحدة قوية وهائلة. ومن الجهة الثانية، هناك دول مثل الدنمارك والسويد وإسبانيا وأستراليا، التي يوجد فيها عدة متروبولينات، وعلينا أن نحاذر كي لا نكون مثل بريطانيا ولندن، بوجود مدينة تكون الأقوى في العالم، فهذا نموذج لا نريد تقليده، وليس

صدفة أن بريطانيا شبيهة بإسرائيل من حيث الفجوات الاجتماعية فيها. وبدلا من ذلك ينبغي تبني نموذج مثل النموذج الألماني، الذي تهتم فيه الدولة طوال الوقت بقوة جذب متروبولينات أخرى، ويجب تحقيق ذلك بواسطة البناء المكثف في مدن أخرى وتحسين المواصلات.»

من جانبها، قالت البروفسور فولك إن الفرق بين تل أبيب ومدن كبرى أخرى في العالم هو «الشعور الموجود في البلاد، بأن حدود الدولة تضغط نحو الداخل. فيباريس هي متروبولين يؤثر على كل محيطه، لكن هناك تنقلات لأشخاص نحو مناطق أخرى، والأفراد يذهبون إلى جنوب فرنسا، مثلا، من أجل الحصول على جودة حياة وغلاء معيشة أقل. وفي إسرائيل، الأطراف سياسية، أطراف عند الحدود وانعدام الأمن ما يدفع الأفراد إلى وسط البلاد، وهذا جزء من المشكلة. ولذلك يوجد شعور هنا بأن السكن في الأطراف هو تضحية. واليوم، عندما تسكن في القدس فإنك تشعر أنك لست أمنا. ولهذا السبب بالذات ينبغي تعزيز أماكن مهملة في وسط البلاد، مثل الرملة واللد وبيت يام.»

حضور متزايد للشاباك في السياسة والتعليم والإعلام في إسرائيل

وأفراد الشرطة، وبالإساس أفراد شرطة سرية. والدولة التي تسيطر على مجموعة سكانية معادية عددها ١ر – ٢ مليون غرباء ستكون دولة شين بيت بالضرورة، مع كل ما يترتب على ذلك من تبعات على روح التعليم، وعلى حرية التعبير والتفكير، وعلى النظام الديمقراطي.»

ورأى إيلاني أن «توقعات لييوفيتش قريبة من التحقق، إن لم تكن قد تحققت فعلا. ولكن كما حدث في حالات أخرى، يبدو أن المجتمع الإسرائيلي يعتاد بسرعة على الواقع الذي اعتبر في الماضي أنه يصعب استيعابه، والديمقراطية أصبحت منذ وقت طويل فكرة منسوبة للييسار المتطرف، ودخول قيم الشاباك إلى جهاز التعليم يعتبر فكرة جيدة. وظهر تقرير مؤخرا عن المسؤول السابق في الشاباك، بيني شمولوفيتش، الذي أسس ‘مناهج دراسات إيران والاستخبارات’ في إحدى المداس الثانوية في بيتاح تيكفا، وبالإمكان الافتراض أن مجال دراسات الشاباك سيحظى بنجاح لدى الجيل الصاعد، الذي يتحول رجال الشاباك تدريجيا إلى أباطه، ويكاد يكون ليس مؤدبا أن نذكر أن هؤلاء الأشخاص تخصصوا طوال فترة علمهم بالابتزاز والاختيال وربما بالتعذيب.»

وخلص إيلاني إلى أنه «قبل أن نتعالى على الحضور الدائم للشرطة السرية في حياتنا، يحدر بنا أن نتوقف ونذكر أن مجتمعا تحكمه الأجهزة السرية هو مجتمع مريض بصورة لا يمكن أن يعالج منها. وكلما إزداد تدخل الشاباك في حياتنا، ستصبح السياسة الإسرائيلية أشبه ببيت من ورق، إن لم يكن أسوا من ذلك.»

الشاباك السابق يوقال ديسكين.»

ولم يكن الشاباك، أو باسمه السابق «شين بيت»، يذكر بتاتا في الحيز العام الإسرائيلي قبل عقود قليلة، بينما بات ظهوره الآن واسعا. ووفقا لإيلاني، فإنه «لا يمكن تجاهل دخول هذا الجهاز إلى مركز الحلبه العامة الإسرائيلية. ويبدو أن هذه مرحلة جديدة في تطور الثقافة السياسية الإسرائيلية. والشاباك حاضر في الحكم وسلك التعليم والإعلام. كما أن المشهد البشري في ستوديوهات التلفزيون تغير، ومكان ضباط الجيش الإسرائيلي برتبة لواء، الذين كانت لديهم سيطرة كاملة على موقع المحلل الأمني طوال عقود، تحلته الآن تدريجيا وجوه جديدة، مثل المسؤولين السابقين في الشاباك ليئور أكرمان ويارون بلوم، ويتعين على المشاهد أن يعتاد أسلوبا جديدا: لا جزئالات يحملون أوسمة ويتفاخرون بمناصب قيادية في حروب الماضي بعد اليوم، وإنما يوجد أشخاص كانوا في الظلال ولا تعرف عن ماضيهم شيئا.»

وأشار إيلاني في هذا السياق إلى أقوال الفيلسوف الإسرائيلي اليساري، يشعياهو لييوفيتش، الذي تنبأ في العام ١٩٦٨ بأن استمرار الاحتلال سيقود إلى دمار المجتمع الإسرائيلي. وقد قال لييوفيتش حينذاك إن «العرب سيكونون الشعب العامل، واليهود سيكونون المدراء والمفتشين والموظفين



اسحاق هيرتسوغ، إلى اليمين ذرة.

هيرتسوغ يغرق أكثر فأكثر في خطاب اليمين

هل يجهض زعيم "العمل" احتمالات البديل لنتنياهو؟

*** خطاب هيرتسوغ في الأشهر الثلاثة الأخيرة لا يبتعد عن أسس خطاب اليمين ونتنياهو * هيرتسوغ لم يستغل الففرة التي حققها تحالفه في الانتخابات الأخيرة وانتقل إلى خطاب يميني طناً منه أن هذا يرسمه كشخصية مؤهلة لرئاسة الوزراء * الناخب الإسرائيلي يلجأ في نهاية المطاف إلى النسخة الأصلية ***

ذروة موجة طعن السكاكين والارهاب. ولكن هذا القرار سيضرب بالإسرائيليين والفلسطينيين معاً، وبالآلاف العائلات التي يرتبط مصدر رزقها بهذه الصناعة (في المستوطنات). أحياناً يخيل لي أنه لا يوجد ما قد يتغير، فهذه النعمة ذاتها، والقرارات ذاتها. لقد اعتدنا على المقارنات، واعتدنا على تشويه صورتنا، واعتدنا على أن يضعوا علينا علامة.

وفي رده على نشاط حركة المقاطعة العالمية لإسرائيل والمستوطنات "بي. دي. إس"، يقول هيرتسوغ: "أيضاً اليوم في أنحاء العالم يوجد من يريد القضاء علينا، وعلى المشروع الرائع جداً الذي بناه، وتدمير الصهيونية. في حينه قبل أربعين عاماً لم يطلقوا على ذلك الحراك اسم BDS. ولكن كان بالضبط ما هو قائم اليوم؛ متلونون، وخطاب مزدوج في دول ومنظمات، وأيضا اليوم، نحن ندفع ثمناً دموياً باهظاً، مثلما كان منذ إحياء الوطن، حينما كنا ندفن أبناءنا وبناتنا في الحرب على وجودنا. أيضاً اليوم يحاول أعداؤنا التشكيك بعدالة وجودنا، وضرب حقنا الطبيعي والتاريخي في تقرير المصير. ويفعل طالبو السوء لنا هذا في حلبات كثيرة، وباشكال متنوعة، لكن هدفهم واحد وهو إضعافنا والقضاء على الأرضية الأخلاقية التي نقف عليها" (٥ كانون الثاني ٢٠١٦).

تتمسك جوهريا بخيار القوة

صحيح أن هيرتسوغ يبقى رئيساً لحزب "العمل" المؤسس لإسرائيل، والذي قاد كل الحروب الاستراتيجية، التي رسمت جغرافيا البلاد سياسياً، وصحيح أنه ليس متوقفاً منه أن ينسلاخ عن عقليته الصهيونية بكل تفاصيلها، إلا أن ادعائه بأنه يسعى إلى حل الصراع، لا يعكسه بشكل واضح في خطابه السياسي، خاصة في الأشهر الأخيرة. فكما سبق هنا وذكر، فإن تكرار صيغة "الانفصال عن الفلسطينيين"، وبتغيب كامل لذكر مبدأ الدولتين، فيه بث رسالة إلى الإسرائيليين مفادها: إن حل الصراع هو خيار اللامفر، وإن حاجة إسرائيل لهذا الخيار هو فقط من أجل أن تتخذ ذاتها كـ "دولة يهودية". وهذه أسس خطاب تتقاطع بقدر كبير مع خطاب بنيامين نتنياهو، رغم الاختلاف في الصياغات، وقد نقول أيضاً، رغم الاختلاف في تصورات الحل التي يطرحها كل واحد من الاثنين، وهذا التقاطع في أسس الخطاب يتكرر مع تمسك هيرتسوغ بمبدأ القوة والضرب، ما يعطي الإسرائيلي صورة عدم الاختلاف الجوهرى بين الاثنين، كرئيسين للحزبين. وبالتالي فإن الناخب الإسرائيلي، سيختار "النسخة الأصلية" لجور هذا الخطاب، وفي هذه الحالة، سيكون نتنياهو وحزبه.

أما جمهور الناخبين الذين يتوقع بدلا حقيقيا لحكم اليمين المتطرف، فقد يصاب بالإحباط، نظراً لغياب البديل، ويفرر البقاء في البيت، في يوم قرار الناخب، الانتخابات، وهذا ما شهدناه بقوة في كل جولات الانتخابات البرلمانية، على امتداد سنوات الألفين. ولربما أن انتخابات ٢٠١٥ شهدت تغيراً ما في نسب التصويت في معاقل ما يسمى بـ "الوسط-يسار"، في أعقاب تشكيل تحالف "المعسكر الصهيوني"، إلا أن ثبات هذا التغيير، بمعنى ارتفاع نسبة المشاركة في التصويت، خاضع بدرجة كبيرة لامتحان التطبيق، الذي لا ينجح فيه حتى الآن "المعسكر الصهيوني"، وهذا استنتاج وجد ما يدعمه: نتائج استطلاع للرأي العام، في مطلع الشهر الجاري، إذ أشار إلى تراجع حاد في قوة "المعسكر الصهيوني"، من ٢٤ مقعداً إلى ١٨ مقعداً في الاستطلاع، وهو مؤشر بطيئة الحال.

وكي تبقى الأمور في نصابها، فإن الأوضاع الناشئة في الشارع الإسرائيلي، وتوزيع موازين القوى، وحالة التشرد السياسي في معاقل العلمانيين، وقوى "الوسط-يسار"، لا تساعد على عودة حزب "العمل" إلى الحكم، لأنه بحاجة إلى شركاء، حتى لو حقق نتيجة الكتلة البرلمانية الأكبر. ولذا فإن تغيير الواقع الإسرائيلي يجب أن تشارك فيه سلسلة من العوامل، الداخلية والخارجية. ولكن من نقطة البداية الحزبية، فإن تعاطف قوى حزب "العمل"، ولو على مراحل، سيكون فيه ما يحاصر اليمين المتطرف ويجعله خياراً بدلياً.

لكن هذا يحتاج إلى تغيير اتجاهات في الحزب. ومنعاً لأي تفسير آخر لما سبق، مثل الاعتقاد بأن حزب "العمل" هو خشية الخلاص، أقول إن هذه قراءة تركزت على العوامل الإسرائيلية الداخلية، وكيف يراها الإسرائيلي الذي لا يقبل باليمين المتطرف.

خطاب اليمين. وفي مراجعة لتصريحات وخطابات هيرتسوغ في الأشهر الثلاثة الأخيرة، نجده كمن ينافس على مكانة "القائد العسكري"، حتى وإن أرفق تصريحاته بضرورة التوجه إلى حل الصراع: "يجب أن ننفضل عن الفلسطينيين"، وهذه عبارة يكرها هيرتسوغ بوتيرة عالية، وبالإمكان تفسيرها، كمن يريد اقناع الإسرائيليين بأن خيار حل الصراع هو "خيار اللامفر"، وليس عن قناعة مبدئية. بضرورة الإقرار بحقوق الشعب الواقع تحت الاحتلال.

خطاب هيرتسوغ

قال هيرتسوغ في تصريحات عديدة منذ اندلاع الهبة الفلسطينية وحتى الأيام الأخيرة: "هذه ليست موجة ارهاب، هذه انتفاضة ثالثة، حذرت منها منذ أشهر. تنقلت في الشوارع انتفاضة ثالثة، و"سيد الأمن السابق" (نتنياهو) فقد السيطرة، فكل يضع ساعات يوجد إنذار، إنه يخاف من اليمين المتطرف، وبيقينا عالقيين بالفلسطينيين. نحن وهم عالقون، بدلا من القيام بمبادرة للانفصال عنهم. نحن نلج إلى واقع نكون نحن في داخلهم وهم في داخلنا. لا يوجد فصل من دون أمن، والشعب يشعر بهذا" (١١ كانون الثاني ٢٠١٦).

ويقول، على خلفية عملية تل أبيب التي وقعت في اليوم الأول من الشهر الجاري: "إن الجهات الفلسطينية الحغيرة التي أقامت خيام عزاء لذكرى مرتكب العملية (نشات لمحم)، هم أعداء إسرائيل، وعليهم أن يعرفوا أننا لن نتوقف إلا حين ندمر ونقضي على خلايا الكراهية والتحريض الذي ينتجونه. هم يشجعون موجات الارهاب ضد الأبرياء، إن كل من يقدس الموت، وقتل الإسرائيليين، عليه أن يشعر بكل ضامة قوة دولة إسرائيل، التي ستولمه وتضربه، كما لو كان هو نفسه الإرهابي (نشات) لمحم، إن على السلطة الفلسطينية أن تقضي في داخلها على أولئك المجرمين الحقيريين، وأن تزيل فورا اسم القاتل من موقع وزارة الصحة الفلسطينية، على شبكة الانترنت" (٩ كانون الثاني ٢٠١٦).

وفي خطاب له يوم ٤ كانون الثاني ٢٠١٦، كان هيرتسوغ قد ذكر مركزات الخطاب ذاته، في رده على خطاب بنيامين نتنياهو الذي القاه في البار في تل أبيب الذي وقعت فيه العملية التي نفذها نشات لمحم، وكان هيرتسوغ قد انتقد تحريض نتنياهو على المواطنين العرب، إلا أنه قال أيضاً: "إن إسرائيل بحاجة إلى خطة جديدة لمكافحة هذا الارهاب. فلو كان لإسرائيل رئيس وزراء، لكان قد أصدر الأوامر لأذرع الأمن لتغيير اتجاهاتها. لو كان لإسرائيل رئيس وزراء، لكان قد جند لهذا الصراع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والدول العربية التي تعاديها أيضاً داعش".

وعن الإعدامات الميدانية، قال هيرتسوغ في لقائه مع وزير الخارجية الأميركية جون كيري، يوم ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٥: "إن لإسرائيل الحق في ضرب الإرهاب بقوة، وضرب القتل والكارهين (الإسرائيل) والمحرضين. ولكن نحن لا نستطيع الدفاع عن أنفسنا فقط، بل علينا أيضاً الانفصال عن الفلسطينيين، وأن نُخرج المناطق (الضفة) من إسرائيل، وأن نقطع عنق الموت هذا بيننا".

وكان هيرتسوغ من أبرز المهاجمين لحركة المقاطعة العالمية للمستوطنات، ولقرار الاتحاد الأوروبي، وأيضا لوزيرة الخارجية السويدية مارغوت وولستروم، ففي يوم ١٢ كانون الثاني ٢٠١٦ قال: "إن تصريحات وزيرة الخارجية السويدية تدعم الإرهاب بقوة، وكل تصريح كهذا يبعد المنطقة كلها خطوة واحدة إضافية عن الانفصال بيننا وبين الفلسطينيين، ويساعد القتل، الذين يفعلون كل شيء من أجل تدمير الاحتمال للوصول إلى هذا الانفصال. من المثير أن السويد لم ترد بتصريح مشابه، حينما قتل عناصر شرطة باريس الإرهابيين، بموجب ما كان عليهم أن يفعلوا. ومثي كيف سترد السويد حينما ينفذ إرهابيون عمليات مخيفة على أراضيها، فهل ستطلب أيضاً ملافتهم بسبب أنه كانت لهم طفولة قاسية؟".

وقال هيرتسوغ، ردا على قرار مفوضية الاتحاد الأوروبي وسم منتجات الاستيطان، يوم ١١ تشرين الثاني ٢٠١٥: "إن قرار الاتحاد الأوروبي خطير وسيء لإسرائيل، ويضرب بشكل مباشر جهود العملية السياسية. إنني أومن بكل قواي بأنه يجب الانفصال عن الفلسطينيين، والسعي إلى سلام، أيضاً في

كتب برهوم جرابسي:

إذا كان بنيامين نتنياهو قد نجح في إقصاء كل من يمكن أن ينافس على رئاسة الليكود، وفي أن يقلص حجم التأييد له في الحزب، فإن نتنياهو "ينعم" بغياب البديل له في الساحة السياسية، وخيار البديل التقليدي الوحيد تاريخياً لحزب الليكود هو حزب "العمل"، رغم أن هذا الخيار سقط من خانة "الاحتمالات الواقعية"، منذ ١٥ عاماً. وساهم في هذا خطاب حزب "العمل" وقادته على مر السنين. وبعد تراجعات متواليه لقوة هذا الحزب في الانتخابات البرلمانية، جاء إسحق هيرتسوغ ليستعيد قسطاً ليس قليلاً نسبياً من قوة حزبه، ولكن بدلا من أن يستغل الأمر كرافعة للحزب كله وطرحه كبديل، عاد إلى مربع سابقه، وشرع في منافسة خطاب اليمين، طناً منه أن هذا يعزز احتمالات وصوله إلى رئاسة الوزراء. بيد أن تجارب الماضي وواقع الحلية السياسية، يؤكدان أن هذا الاحتمال أقرب إلى الصفر، وهذه نتيجة ساهم في تخبثها حديثاً هيرتسوغ ذاته.

بدأت أزمة القيادة الحالية في حزب "العمل"، في اللحظة الأولى لاغتتيال إسحق رابين، وعودة شمعون بيريس إلى رئاسة الحزب، ومن خلاها رئاسة الوزراء واتجاهه إلى انتخابات مبكرة في ربيع العام ١٩٩٦، وما رافق ذلك من تطورات عسكرية وأمنية، بادرت لها إسرائيل أساساً، والعودة إلى خطاب متلثم، تراجع كثيراً عن الخطاب الذي قاد إلى اتفاقيات أوسلو. وتاجع الخطاب المتلثم المتجه أكثر نحو اليمين، في فترة رئاسة إيهود باراك، ابتداء من العام ١٩٩٧، ثم في رئاسته للوزراء من ربيع العام ١٩٩٩، ولمدة ٢٠ شهراً انتهت في شتاء ٢٠٠١.

ومنذ تلك الفترة، لم يطرح حزب "العمل" ذاته كحزب بديل، بل شارك في حكومات الليكود، وحكومة الحزب المنشق عن الليكود، "كديما"، وكان شريكاً لأشد أحزاب اليمين طرفاً في حكومة نتنياهو قبل السابعة من العام ٢٠٠٩ إلى العام ٢٠١١، إلى أن وقع الانشقاق بقيادة رئيس الحزب إيهود باراك في حينه، وحتى حينما وقع الانشقاق، على خلفية إرادة غالبية نواب الحزب ووزرائه بعدم البقاء في حكومة نتنياهو، فإن الحزب بقي ملتصقاً في الخانة ذاتها، خانة الخطاب المتلثم.

في نهاية العام ٢٠١٢، عشية الانتخابات البرلمانية في مطلع العام ٢٠١٣، أعلنت رئيسة حزب "العمل" في حينه، شيلي يحميوفيتش، أن وجهة حزبا هي القضايا الاقتصادية أولاً، "لأن إسرائيل قوية اقتصادياً قادرة على فرض حل للصراع"، حسب تعبيرها. يوهما أثار ذلك التصريح ضجة كبيرة في الحزب، واتخذ عمير بيرتس ذلك التصريح ذريعة كي يخرج من صفوف الحزب مجدداً، ويقبل بإجراء تسييسي ليفني ليضم إليها ثانياً في حزب "الحركة"، الذي أنشأته في حينه منشقة عن حزبا "كديما"، كي تخوض الانتخابات البرلمانية. ولكن من أبرز المنتقدين يوهما ليحميوفيتش كان هيرتسوغ، واضطرت يحميوفيتش إلى التراجع عن تصريحها جزئياً قبل بضعة أيام من تلك الانتخابات.

وانتخب هيرتسوغ لرئاسة حزبه في النصف الثاني من شهر تشرين الثاني من العام ٢٠١٣، ويومها ألقى خطاباً سياسياً أفضل من سابقه نسبياً، ما خلق توقعات أخرى منه. وفي عدد "المشهد الإسرائيلي" الصادر يوم ٣ كانون الأول ٢٠١٣، جاء ما يلي في استعراض لكاتب هذا المقال على أثر الانتخاب، "إن هيرتسوغ، الذي لم يعد في أي يوم من الأيام من قادة الصف الأول في حزبه، قد يكون بإمكانه استعادة بعض مكانة الحزب السابقة، وخاصة على ضوء سلسلة من المؤشرات التي تدل على خيبة أمل واسعة لدى صوتي الحزب الجديد يوجد مستقبل من هذا الحزب ورئيسه وزير المالية يائير لبيد، إذ أن هذا الحزب كان قد اقتنص كمية لا بأس بها من الأصوات، التي كان من المفترض أن تتجه إلى حزب العمل في الانتخابات البرلمانية، ليحل يوجد مستقبل ثانياً، بعد حزب الليكود".

وتحقق هذا السيناريو في انتخابات ربيع العام الماضي ٢٠١٥، إذ أثمر التحالف مع حزب "الحركة" برعاية تسييي ليفني، عن قفزة في التمثيل البرلماني، وبات لحزب "العمل" ١٩ نائباً، بدلا من ١٥ في انتخابات ٢٠١٣، و١٣ نائباً في العام ٢٠٠٩. إلا أن هيرتسوغ لم يستغل هذه الففرة ورئاسته لكتلة برلمانية تضم ٢٤ نائباً، لطرح الخطاب البديل البعيد عن مركزات

تحليلات إسرائيلية:

معسكر «الوسط - اليسار» فشل في عرض رؤية سياسية - أمنية مستقلة ومتجددة وواضحة أمام الجمهور الإسرائيلي الواسع!

في نهاية تموز ٢٠١٥ طرح حزب العمل الإسرائيلي صيغة سياسية جديدة، رأت تحليلات متطابقة أنها تشف عن تحول في موقف هذا الحزب في ما يتعلق بالاتفاق المستقبلي مع الفلسطينيين.

وأكدت هذه الصيغة أن القدس لن تقسم أبداً، وتبنت مطلب عدم طرد أي يهودي يهودياً آخر من منزله إذا «كان يسكنه بإذن قانوني وموافقة من قبل الدولة»، والذي برز بعد «خطة الانفصال» التي شملت إخلاء مستوطنات قطاع غزة (٢٠٠٥).

ورأت أوساط مقربة من رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أن هذه الصيغة من شأنها أن تؤدي إلى «وجود تقارب بين التيار المركزي المعتدل في الليكود الذي يؤيد لفظياً حل الدولتين لشعبين، ونواة حزب العمل التي لم تعد تنظر إلى المستوطنات بوصفها عائقاً في وجه السلام بل باعتبارها عنصراً يجب دمجها في أي اتفاق» (المصحف العبرية، ٢٩/١٥/٢٠١٥).

ويشير هذا التحول إلى أهمية بنية خريطة إسرائيل الحزبية في الوقت الراهن.

قبل ذلك نُشر في إسرائيل «استطلاع مركز مولد السنوي» للعام ٢٠١٥، الذي أجراه مركز «مولد» لتجديد الديمقراطية في إسرائيل، عقب الانتخابات الأخيرة للكنيست التي جرت في آذار ٢٠١٥.

وبحسب معدي الاستطلاع أظهرت النتائج «صورة غير عادية ومثيرة»، فيما يتعلق بتحليل هذه البنية تتمثل، أساساً، في أن نتنياهو بالرغم من أنه مني بفشل ذريع ومطبق في مختلف المجالات تقريباً، فإنه فاز في الانتخابات وتغلب على منافسه الأساسي إسحاق هيرتسوغ (زعيم «المعسكر الصهيوني») بفارق كبير.

وترجع نتائج الاستطلاع ذلك إلى فشل معسكر الوسط - اليسار الإسرائيلي التام في عرض رؤية سياسية - أمنية مستقلة، متجددة وواضحة أمام الجمهور الواسع، في المقابل، يبين الاستطلاع أن معسكر اليمين حقق نجاحاً ملحوظاً في نقل وإيصال رسائله السياسية - الأمنية إلى الجمهور حتى بدت هذه الرسائل صادقة وموثوقاً بها «حتى بين معارضي نتنياهو الأشداء»!

وثمة مثال آخر يندمج على إخفاق معسكر الوسط - اليسار الإسرائيلي يتجسد في حقيقة أن الرئيس الفلسطيني «أبو مازن» يبدو في نظر غالبية الجمهور الإسرائيلي، شخصية غير موثوق بها.

وحينما سُئل المشاركون في الاستطلاع عما إذا كان رئيس السلطة الفلسطينية يمثل، في نظرهم، شريكاً، أجابت غالبيتهم الساحقة بالنفي. ثم عرضت أمامهم، على الفور، سلسلة من الخطوات التي يمكن لأبو مازن اتخاذها بغية تعزيز صداقته وموثوقيته في نظرهم، ثم سئلوا «أي هذه الخطوات كان من شأنها أن تثبت إمكانية الاعتماد عليه والثوق به؟»، وظهرت «المفاجأة»، هنا، إذ تبين من إجابات المستطلعين رأؤهم أن «جزءاً كبيراً من الخطوات التي أشاروا إليها بوصفها ضرورية من أجل اعتبار أبو مازن شريكاً - مثل المعارضة العلنية لاستخدام العنف أو التعاون مع الجيش لمنع العمليات - هي خطوات وإجراءات يعتمدها ويطبها منذ زمن طويل» (من الخطوات الأخرى التي أشار إليها المشاركون في الاستطلاع بوصفها «طولية وضرورية» من القيادة الفلسطينية لكي يتم اعتبارها شريكاً في عملية التسوية السياسية، محاربة الإرهاب، الاعتراف بدولة إسرائيل كدولة يهودية والتنازل العلني عن حق العودة).

في المقابل، تبدو فاعلية اليمين ونجاعته الإعلامية واضحتين تماماً في كل واحد من أسئلة الاستطلاع، وتستحق إشارة خاصة، هنا، مطالبة نتنياهو بالاعتراف الفلسطيني الرسمي والصريح بإسرائيل كدولة يهودية، وهو المطلب الذي ظهر للمرة الأولى سنة ٢٠٠٩، ويعتبره المواطنون اليوم عائقاً مركزياً أمام التوصل إلى اتفاق سياسي، والواقع، أن هذا المطلب يفتقر إلى أية قيمة حقيقية، إذ لم يكن في أي يوم مضى عنصراً من عناصر الحوار والتفاوض بين الطرفين ولم يعرض في إطار المفاوضات ثم اتفاقيتي السلام مع مصر والأردن، على الرغم من هذا، فقد ترسخ هذا المطلب بصورة عميقة ومثيرة جداً في الوعي الإسرائيلي العام.

ومن بين النتائج الأخرى التي توضح جيداً موازين القوى الداخلية هي تلك الخاصة بموقف الجمهور كله، بوجه عام - من اليسار واليمين على حد سواء - حيال «عملية الجرف الصامد» (الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة من ٨ تموز حتى ٢٦ آب ٢٠١٤). فمن جهة أولى، تقفز غالبية الجمهور الإسرائيلي أن هذه الحرب لم تجلب أي تحسن في وضع إسرائيل الأمني، ومن جهة أخرى، ترى أغلبية كبيرة أنه على الرغم من عدم تحقيق هذه الحرب أهدافها فإن شئنا كان مجدياً.

بكلمات أخرى، معنى هذا أنه حتى حينما يشن اليمين حملة عسكرية فاشلة لا تحقق أهدافها ويدرك الجمهور عدم جدواها، تتخفف المعارضة في تطير الحسد في خانة الفشل والإخفاق، وبدلاً من ذلك تختار المعارضة توفير الدعم التام لأي من خطوات الحكومة ولا تضع أمامها أي تحدٍ في السياق الأمني، حتى حيل الإخفاقات المدوية.

غير أنه إلى جانب هذا الوضع التعيس على الصعيدين الفكري والإعلامي، تُظهر نتائج الاستطلاع بعض الأسباب التي تدعو براي معديها إلى التفاؤل أيضاً.

أول هذه الأسباب أن الوضع الراهن ليس نتاج محاولة فاشلة إنما نتاج العجز وعدم الفعل، ويؤكد معدو الاستطلاع إن هذا ما استطاع معارضي اليمين تشخيص وتحديد نقاط الضعف بدرجة عالية من الدقة، ثم شرعوا بالعمل على إصلاحها، سيكون بوسعهم تعزيز موقعهم كبديل جدي لتولي السلطة وإدارة شؤون الدولة. ولهذا الغرض ثمة بنية تحتية همنية متوفرة تتمثل في عدد من المجموعات التي نشطت خلال الانتخابات البرلمانية الأخيرة قوامها قادة بارزون سابقون في الأجهزة الأمنية وقفاً أمام عدسات التصوير محذرين الجمهور من توجهات نتنياهو وترغباته الأمنية المدمرة. لكن هؤلاء شددوا في الوقت نفسه على أن الموقف الجماهيري المتجدد غير قابل للتغيير في غضون أسبوعين في ذروة معركة انتخابية، بل يتطلب الأمر سرورية عميقة وطويلة المدى يتعين أن تسبق انطلاق العملية الانتخابية بوقت طويل جداً.

